Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- December 2024 | كانون الاول ٢٠٢٤ ـ العدد ٢ـ المجلد ١٤

Employing soft power in Indian strategy after 2014

[1] Asst. Prof. Dr. Marwan Salim Ali
[1] Faculty of Political Science - Mosul University
1: Email: dr-mawanalali82@uomosul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

The potential that India possesses in terms of a large population, its possession of nuclear weapons, a large geographical area, almost complete communication with the sea, and its membership in many regional and international organizations, all of this has pushed it to raise its level by employing the tools of its soft power in its strategy, especially after 2014, to expand and prove its presence as an active force in the environment. Global strategy. The research problem is based on the following question: What tools did India employ as a soft power in its strategy after 2014 that affected its performance regionally and globally? The research was based on the assumption that: The more India is able to employ its soft power tools in its external strategic performance, the more this will help it highlight itself as an effective and influential force externally. For the breadth of the topic, the descriptive analytical approach was used to describe and analyze the tools of soft power and how they were employed in the Indian strategy. Among the conclusions reached by the researcher: India's peaceful policy in its foreign relations, strengthening its role in regional and global institutions and blocs, and following strategies based on strategic partnerships, especially economic ones, confirm India's continued rise in the international system as an international pole, if it continues to employ its soft power.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.152696.1331
Submitted: 5/8/2024
Accepted: 9/8/2024
Published: 18/8/2024
Keywords:
India
soft power
Indian strategy
Employment
Asia
Africa
Latin America.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

توظيف القوة الناعِمة في الاستراتيجية الهندية بعد عام٢٠١٤

[١] أ.م.د. مروان سالم علي
كُلية العلوم السياسية - جامِعة الموصل

المستخلص

إنَّ الإمكانات التي تملكها الهند مِن قوة سُكانية كبيرة وامتِلاكها للسِلاح النووي والمساحة الجُغرافية الكبيرة والاتصال شُبه الكامل بالبحر وتمتُعها بعضوية الكثير مِن المُنظمات الاقليمية والدولية، كُل هذا دفعها للارتقاء بمستواها عبر توظيف أَدوات قوتها الناعِمة في استراتيجيتها ولاسيما بعد عام ٢٠١٤ للتمدُد وإثبات وجودها كقوى فاعِلة في البيئة الاستراتيجية العالمية. وتقوم إشكالية البحث على تساؤَل مفادهُ؛ ما هي الأَدوات التي وظفتها الهند كقوة ناعمة في استراتيجيتها بعد عام٢٠١٤ واثرت على ادائها اقليمياً وعالمياً؟، واستند البحث على فرض مفادهُ؛ كُلما تمكنت الهند مِن توظيف أَدوات قوتها الناعمة في ادائها الاستراتيجي الخارجي، كُلما ساعدها ذلك في إبراز ذاتها بوصفها قوةً فاعِلةً ومؤثرةً خارجياً.

ولسعة الموضع تم استِخدام المنَهَج الوصفي التَحلَيلي لوصف أَدوات القوة الناعمة وتحليلها وكيف تم توظيفها في الاستراتيجية الهندية. ومِن ضمن ما خلص لهُ الباحث مِن استِنتاجات؛ إنَّ سياسة الهند السلمية في علاقاتها الخارجية، وتعزيز دورها في المؤَسسات والتكتُلات الاقليمية والعالمية واتباع استراتيجيات قائمة على الشراكات الاستراتيجية ولاسيما الاقتصادية، يؤَكد استِمرار صعود الهند في النِظام الدولي كقطب دولي، إذا ما استمرت بِه مِن توظيف قوتها الناعِمة.

الكلمات المفتاحية: الهند، القوة الناعِمة، الاستراتيجية الهندية، توظيف، آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية.

المقدمة

تُعد الهند مِن ضمن الدول التي شهدت بزوغاً على الساحة الدولية، بعد تحرير الاقتصاد الهندي وإعادة هيكلتهُ مِن أجل جعلهُ عالمياً ودمجهُ في السوق العالمية. وبدأَت الحكومة الهندية تعمل على رسم توجهات سياستها الخارجية على أَساس تقييم أثر النِظام العالمي الجديد على مصالحها الوطنية، وتوظيف استراتيجيتها مِن خِلال إعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية. فهي تحاول ومِنذُ تولي (ناريندا مودي Modi Narendra) منصب رئاسة وزراء الهند في العام٢٠١٤ من تعزيز مُشاركتها في الساحة الدولية مِن خِلال الاستراتيجيات التي تبنتها، عبر توظيف قوتها الناعِمة ولاسيما أنَّ مودي وظف أَدوات تلك

القوة بطريقة مُختلِفة عن سابقيه، مُتخذة(الهند) مِنها وسيلة رئيسة لفض الصِراع مع الصين وباكستان، ومِن ثُم تعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع أغلب دول العالم سِواءً في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، فهي مِن خِلال هذه الدبلوماسية تحاول أنَّ تظهر للعالم على أنها دولة مُسالِمة ولا يمكن أنَّ يكون الحرب ضمن الخيارات التي تطرحها.

أولاً: أَهمَية البَحثَ: تنبع أَهمَية البحث في أَهمية دِراسة الاستراتيجيةَ الهنديةَ بعد عام٢٠١٤، ومِن خِلال التعرُف على الصعود الهادئ للقوة الناعمة الهندية والتركيز على كيفية توظيف الهند لتِلك القوة في تحقيق أَهدافها ونفوذها عبر تمددُها الجيوستراتيجي اقليمياً وعالمياً.

ثانياً: إشكالية البحث: تكمنُ إشكالية البحث في تبني الهند استراتيجية تعتمد بالأَساس على توظيف القوة الناعمة لتعزيز نفوذها، وتحقيق مصالحها السياسية أَو الاقتصادية سِواءً كان في البيئة الإقليمية أَو الدولية، ومِن هُنا تنبع الإشكالية مِن تساؤَل رئيس مفادهُ؛ ما هي الأَدوات أَو الآليات الناعِمة التي وظفتها الهند كقوة ناعمة في استراتيجيتها بعد عام٢٠١٤ اقليمياً وعالمياً؟.

ثالثاً: فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية أَساسية مفادها؛ وجدت الهند في القوة الناعِمة أَكثر الأَدوات فعالية وأَقلها كُلفةً عبر توظيفها في استراتيجيتها للتأَثير في سياسات الدول الأُخرى سِواءً سياسياً أَو اقتصادياً أَو ثقافياً أَو إعلامياً وحتى دينياً، وبالتالي كُلما تمكنت الهند مِن توظيف أَدوات قوتها الناعمة في ادائها الاستراتيجي الخارجي، كُلما ساعدها ذلك في إبراز ذاتها بوصفها قوةً فاعِلةً ومؤثرةً في المسرح الاقليمي والدولي.

رابعاً: مناهج البحث: تم اعتماد مناهج عديدة منها؛ المنَهَج الوصفي التَحلَيلي لوصف أَدوات القوة الناعمة وتحليلها وكيف تم توظيفها في الاستراتيجية الهندية بعد عام٢٠١٤، فضلاً عن المنهج التاريخي الذي تمت الاستِعانة بِه في بعض فقرات البحث.

خامساً: تقسيم البحث: انطِلاقاً مِن إشكالية البحث وفرضيتهُ تم تقسيم البحث، فضلاً عن المُقدِمة والخاتمة والاستنتاجات إلى ثلاث محاور رئيسة، تناول المِحور الأَول؛ توظيف الأَداة الثقافية في الاستراتيجية الهندية، بينما تطرق المِحور الثاني لتوظيف الأَداة السياسية في الاستراتيجية الهندية، أَما المِحور الثالث والأَخير فحمل عنوان توظيف الأَداة الاقتصادية في الاستراتيجية الهندية.

I. المِحور الأَول

توظيف الأَداة الثقافية في الاستراتيجية الهندية

بدايةً؛ يُراد بالقوة الناعِمةSoft Power كما عرفها مُنظرّهَا المُفكر الاستراتيجي الأَمريكي(جوزيف س. ناي)، هي "قدرة أَية دولة على التأَثير غير المُباشر والمُستمر في سلوك الدول الأُخرى وسياساتها ومصالحها والحصول على ما تُريد عبر توظيف الأَدوات الثقافية والدينية، وهي تنشأ مِن جاذبية ثقافة بلدٍ ما، ومثلهُ السياسية، وسياساتهُ، بعيداً عن وسائل التأَثير المُباشِرة "القوة الصلبة التي تشمل القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تُمارِسها دولة على أُخرى عِبر التهديد والعنُف والضغط والإكراه"[١]. ففقوة الدول لم تعد تعتمد

(١) جوزيف س. ناي، *القوة الناعِمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر،٢٠٠٧)، ص١٢. كذلك يُنظر: جوزيف س. ناي ووليام داينز، "المعلوماتية الأَمريكية: موارد قوة المُستقبل"، ترجمة: شامل سميسم، *مجلة شؤَون سياسية*، بغداد: مركز الجمهورية للدِراسات الدولية،العددان٦و٧، (١٩٩٦): ص٩٠.

اعتِماداً رئيساً على الجيوش والأَسلحة والثروة، بل أُضيف إليها الأَفكار والثقافة والدين[١]. ومِن هُنا تُعد الثقافة جزءاً كبيراً مِن قوة التأثير والجذب لأي دولة.

وفيما يخص الهند فلديها مقومات ثقافية ناعِمة عديدة فهي دولة مُتقدِمة في مجال رأس المال الفكري ولها تعددية دينية تتعايش جميع هذه الاديان في سلام مُتعايشة مع بعضها، ولديها عدد هائل مِن العُلماء والمُهندسين في العالم، ومِن هُنا سعت الهند في استراتيجياتها في المسرح الدولي إلى تعزيز استِخدام القوة الناعمة في ادائها الاستراتيجي، وذلك لِتُعزز دبلوماسيتها وبلوغ مكانة عالمية، معولةً على العديد مِن الوسائل التي تعد جزءً مِن قوتها الناعِمة في تحقيق أَهدافها وغاياتها المُستقبلية، وتحقيق النفوذ في البيئة الاقليمية الهندية التي تتخذ الهند مِن هذه الوسائل للتأثير في سياساتها سِواءً على صعيد السياسة الخارجية، وأَهم هذه الأَدوات الناعِمة هي الأداة الثقافية.

لقد حرص رئيس وزراء الهند (ناريندا مودي Modi Narendra) مع توليه منصب رئاسة الوزراء في العام٢٠١٤، على توظيف أَدوات القوة الناعِمة الهندية بطريقة مُختلِفة عن سابقيه؛ وحرص على التواصل مع الجاليات الهندية مِن خِلال زياراتهُ الخارجية، واستضاف عدد مِن قادة الدول لحضور المُناسبات الهندية الشعبية والدينية، وفي أَيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام بإطلاق مُبادرة (صُنِع في الهند) لنشر المُنتجات الهندية في العالم، وتعزيز ثقة الدول الصديقة في الهند، وقدرتها على التصنيع، وتحقيق نمو اقتصادي، وقام بزيارة عدد مِن الدول لنشر هذه الحملة، وتم توظيف المُناسبات لتصدير صورة إلى العالم تؤَكد احترِام التعدُدية، والاختِلاف، وقبول الآخر في الهند[٢]، بِحكُم أنَّ الاتصالات التاريخية، والشتات الهندي، والقرب الجُغرافي، والشراكات الاقتصادية، جعلت بإمكان الهيئات الهندية الرسمية أَنَّ تتمتع بتفاعلية كبيرة مع المناطق الرئيسة الأُخرى في العالم سِواءً في شرق وجنوب وغرب آسيا، أَو آسيا الوسطى، وأَوروبا الغربية، وأَفريقيا، وأَمريكا اللاتينية. أَي أَنَّ الهند لها أَدواتها الثقافية الناعِمة وأَهمُها:

١. السينما الهندية (البوليود)

إنَّ صِناعة السينما الهندية جذبت المُشاهدين في أَغلب سُكان العالم، حيثُ تُقيم "بوليوود" علاقات قوية مع وزارة الخارجية الهندية، وذلك لِمُساعدتها في صياغة السياسة الخارجية للبِلاد، وتحسين صورة الهند في الخارج مِن خِلال تصدير مُنتجاتها الثقافية، على سبيل المِثال، بعد حرب "كارجيل" عام١٩٩٩، أنتجت الهند وباكستان عِدة أفلام مُشتركة بهدف استِعادة السلام والوئام بين البلدين[٣]. على نحوٍ يُسهِم في تعزيز القوة الناعِمة. ولا تزال أَفلام مثل ملكة اللصوص استِثناءً في الجو الرومانسي الهادئ للسينما الهندية المُعاصِرة. إذ يتم إنتاج حوالي(٨٠٠) فيلم في الهند كُل سنة، مُعظمها بوليوود باللُغة الهندوسية، وهُناك أَفلام

(١) مارك امستيوز، *قواعد اللُعبة: الكِتاب الرائد في العلاقات الدولية*، ط١، ترجمة: دار الفاروق للاستِثمارات الثقافية، (الجيزة: دار الفاروق للاستِثمارات الثقافية، ٢٠١٠)، ص ٧٥-٧٦.

(٢) ديبيداتا أوروبيندا ماهاباترا، "مِن الديمُقراطية إلى بوليود: الدرس الهندي في بِناء القوة الناعِمة في العالم"، مركز المُستقبل للأَبحاث والدِراسات المُتقدِمة، ١٥ حُزيران٢٠١٧، مقال مُتاح على الرابط: https://futureuae.com/arae/Author/Index/539

(٣) باسكال بونيفاس وأوليفه دي لاج،" كيف تُدافع الهند عن نفوذها وقوتها الناعِمة في العالم؟"، مركز المُستقبل للأَبحاث والدِراسات المُتقدمة، مقال مُتاح: https:// https://www.futureuae.com/ar-us/Mainpage/Item/7833/

بِلُغات هندية أخرى، في سينما تاميل وتيلوغو، كانت الاسطورة قد عاشت لوقت أَطول مِن الأَفلام باللُغة الهندوسية. وكان عالم سينما تيلوغو قد افسح المجال أيضاً لظاهرة مدينة أَفلام راموجي المُذهِلة، التي أَسسها راموجي راو مالك صحيفة اينادو. أطلق راو شرِكتهُ الخاصة لصِناعة الأَفلام ثُم بنى مدينة سينما قُرب حيدر اباد على بُعد (٢,٠٠٠ فدان). تضم هذه المدينة أَكبر عدد مِن استوديوهات الأَفلام في العالم، وقد دخلت كِتاب غينيس للأَرقام القياسية. ويتجه صانعوا الأَفلام العالميون حالياً إلى مدينة الأَفلام تلك، التي تُقدم لهُم أَكثر مِما يجدونهُ في هوليوود وبوليوود؛ وبأسعار مُناسِبة[١]. ناهيك عن المطبخ الهندي الذي يزداد شعبيتهُ عالمياً بوصفه آليةً مُعزِزة للقوة الهندية عالمياً.

٢. رياضة اليوغا (اليوجا)

تدرك الدولة بشكلٍ واضح وزن مُشاركتها الثقافية، وما تتطلبهُ جهوداً كبيرة لتقديم ثقافتها الرائعة إلى أَرجاء العالم، ومِنها رياضة اليوغا وهي إِحدى الأَدوات الأَساسية للقوة الناعمة الهندية، بوجود الملايين مِن المُمارسين والمُتحمسين لهذه اَلرياضة في أَغلب مناطق العالم وتجاوز عدد من يُمارسون هذه الرياضة الـ (١٢٥) مليون شخص في العالم، والتي أَسهمت في نقل الثقافة الهندية إلى عدد مِن دول العالم، وأَدى انتِشار هذه الرياضة إلى بِناء صورة ايجابية عن الهند، لاسيما وأَنَّ فلسفتها تقوم على التأمُل والزهد والتحرُر مِن الارتباط بالماديات والبساطة والسلام مع النفس والأخرين. ونجحت الهند في عام٢٠١٤ من الحصول على الاعتِراف مِن الأُمم المُتحدة بجعل يوم٢١ حُزيران/ يونيو مِن كُل عام باعتبارهُ (اليوم العالمي لليوغا)، مِن أَجل إبراز صورة "الهند" بأنها مِن البُلدان المُسالِمة والتي تمتنع عن استِخدام القوة والسِلاح[٢]. ويتم في الوقت الراهن تبني اليوجا في بُلدان الكاريبي وأَمريكا اللاتينية لتحقيق لياقة بدنية جيدة، وأَصبح هُناك الكثير مِن مراكز اليوجا في العديد مِن هذه الدول. وبسبب انتِشار هذه الرياضة استطاع الطب الهندي مِن الانتِشار تدريجياً في بُلدان المعمورة. وفي الوقت الراهن لدى الهند أَكثر مِن(٣٥) مركزاً ثقافياً حول العالم، مِن بينها دول أَمريكا اللاتينية وأَهمُها وأَكبرها هو مركز (ISKCON الجمعية الدولية لوعي كريشنا)[٣].

٣. الجالية الهندية:

تعد هذه الجالية مِن كُبرى الجاليات في العالم التي تُقدر بـ (٣١) مليون نسمة، على نحوٍ مكنهم مِن التشارُك في الوظائف العالمية. فضلاً عن دور الشتات الهندي في الحِفاظ على الثقافة الهندية في الدول المتواجدون فيها، فهُناك جالية هندية كبيرة في الشتات في أَمريكا اللاتينية سِواءً في سورينام وغيانا وجامايكا وترينيداد وتوباغو، وهذا يزيد مِن تشكيل الثقافات الهندية التي يتم الاحتفال بِها في تِلك الدول[٤].. وأَسست الهند العديد مِنَ اَلمُنتديات الثقافية مع

(١) ديتمر روذرموند، *الهند: نهضة عِملاق آسيوي*،ط١، ترجمة: مروان سعد الدين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشِرون، ٢٠٠٨)، ص٣٢٢.

(٢) ديبيداتا أوروبيندا ماهاباترا، مِن الديمقراطية إلى بوليود...، مصدر سبق ذِكرهُ.

(٣) يونس مؤَيد يونس، "توظيف القوة الناعِمة في الاداء الاستراتيجي الهندي: أَمريكا اللاتينية أنموذجاً"، *مجلة جامِعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، الأنبار:جامِعة الأَنبار،كُلية القانون والعلوم السياسية*، ج٢،العدد٢،(٢٠٢٢): ص ص٦٣٢-٦٣٣.

(٤) المصدر نفسهُ، ص٦٣٤.

العديد مِن الدول الأَفريقية، وكان مِن أَبرزها تأَسيس المُنتدى الهندي الأَفريقي في٢٠٠٢ بغية التواصل بين الطرفين الهندي والأَفريقي وللتفاعل العلمي والتبادُل الثقافي[١].

II. المِحور الثاني
توظيف الأَداة السياسية في الاستراتيجية الهندية

مِن أَهم مصادر القوة الناعِمة عند(جوزيف ناي) هي القيم السياسية؛ كالديمقراطية وحقوق الإِنسان، عندما يتم تطبيقها بإِخلاص في الداخل والخارج، فضلاً عن السياسة الخارجية المشروعة؛ وتعتمد جاذبيتها على درجة مشروعيتها وقبولها الطوعي مِن دول العالم. فالسياسة الخارجية المشروعة التي تتبنى التعاون في المجالات الاقتصادية وتبادُل المصالح وتقديم المِنح والمُساعدات للدول المُتضرِرة تعد ضرورية للقوة الناعِمة، ونجاح القوة الناعِمة يعتمد بشكلٍ فعال على سُمعة الدولة في المُجتمع الدولي وهذا يعتمد على مصادرها الإِعلامية والثورة المعلوماتية لتبرز نفسها في المسرح الاقليمي والعالمي[٢].

وفيما يخص الهند فهي تُعد أَكبر دولة ديمقراطية في العالم، فنِظامها الديمقراطي المتين الممزوج بالعقلية السياسة المُعاصِرة لقادتها والمستوعب لكافة القوى السياسية والاجتماعية، منحتها مقومات سياسية مُتميزة، ومكانة مرموقة في النِظام العالمي. ولقد تجلت بشكلٍ واضح جاذبية القوة الناعمة في الاستراتيجية الهندية حتى بعد نهاية الحرب الباردة، ففي تسعينيات القرن العشرين، تم إِدخال الهند إِلى المؤَسسات الآسيوية مِن رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN)، بسبب اقتصادها المُتنامي وقيمها الديمقراطية، وبالمثل في العقد الأَول مِن القرن الحادي والعشرين، عملت الولايات المُتحدة على منح الهند تنازُلاً دولياً عن العقوبات النووية، واعترفت بِها فعلياً على انها أَمر واقع، وفي الآونة الأَخيرة وتحديداً بعد العام٢٠١٤، لجات الحكومات والمُعارضون في الدول المُجاورة –مِن بنغلادش ونيبال إِلى جزر المالديف وافغانستان- إِلى الهند للمُساعدة في إِجراء انتخابات حُرة ونزيهة، وصياغة دساتيرهم، وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية. وللوقوف على الاداة السياسية التي تم توظيفها مِن قِبل دوائر الَفكَر الاسَتراتيجي الهندي لتكون جزءً مِن أَقطاب النِظام الدولي، تم اعتماد التقسيم الآتي:

١. القيادة الديمقراطية

تحوز الهند على مصادر ناعِمة أَبرزها القيادة الديمقراطية بوصفها أَسلوب حكُم قائم على تداول السلطة سلمياً، وحُرية الصحافة، ونزاهة الانتخابات، واستِقلال القضاء، والالتزام الاخلاقي والقيمي تجاه البِلدان الاخرى الكامن في حركة عدم الانحياز ودفاعها عن الدول النامية، وإِقامة نِظام دولي عادل يقوم على الأَفراد والمُجتمعات لا الدول والتكافؤ الاقتصادي على نحوٍ يجعلها تُصدر هذه المبادئ إِلى البُلدان المُتعامِلة معها على نحوٍ يجعلها قوة لها مكانتها في التوازنات الجيواستراتيجية العالمية[٣]. وهذه الديمقراطية التعدُدية أَصبحت تُعد

(1)Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly Enrichment, the Pseudo Truth, issue-7, (july2008), P.30.

(2)Joseph S. Nye, Decline of America Soft Power, Foreign Affairs, Vol.83, (New York, May/June 2004), P.P. 162-163.

(٣) محمد ميسر المشهداني، *مُستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية*،(عمان: دار أكاديميون للنشر،٢٠١٧)، ص٢٥٧.

أنموذجاً يُحتذى به للعديد مِن الديمقراطيات الفتية ولاسيما في دول أمريكا اللاتينية الذين أصبحوا شديدي الاعتزاز بالقيم الثقافية والأخلاقية المُضافة للهند.

٢. الشتات الهندي (أشخاص مِن أصول هندية)

تُعد إحدى المُحدِدات الأساسية لاستراتيجية القوة الناعِمة في الهند، حيثُ يؤَدي الشتات الهندي دوراً بارِزاً في تعزيز العلاقات الهندية-الأمريكية مِن خِلال الضغط على السياسيين الأمريكيين، كما يُقدم صورة إيجابية عن نيودلهي للجمهور الأمريكي، كما قدمت تكنولوجيا المعلومات المُرتبطة بهذا الشتات في "وادي السيليكون"، على سبيل المِثال، مُساهمتها الخاصة في القوة الناعمة للهند، ومِنذُ عام٢٠١٤، عمدت الحكومة الهندية إلى تخصيص استِثمارات كبيرة لتحسين قدراتها في مجال دبلوماسية القوة الناعِمة، بِما في ذلك زيادة عدد السفارات في الخارج، وإحياء العلاقات مع التجمُعات الإقليمية، مثل الآسيان وتحسين العلاقات الاستراتيجية والثقافية والدبلوماسية والاقتصادية مع دول شرق وجنوب آسيا، وقد تستغرق هذه الجهود الوقت حتى تُحقِق الهند تطلُعاتها، وتُترجِم الشراكات والعلاقات الخارجية إلى فوائد تجارية واستراتيجية(١).

٣. توظيف التكتُلات الاقليمية ودبلوماسية اللُقاح

إنَّ الهند لها إسهامات في العديد مِنّ اَلمُنظمات الاقليمية والدولية مثل البريكس والمُنتدى الاقليمي الآسيوي، ومجموعة العشرين، إذ إنَّ نسبة الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء مجموعة العشرين مِن الناتج العالمي، يُمثل نحو(٨٦,٢٠%) وهذا يعني أنها تُمثل قوة اقتصادية ومالية في النِظام العالمي، وأنَّ الناتج المحلي الإجمالي للهند الذي بلغ (٢,٦٢٢,٩٨٤) مليار دولار يُعد الأعلى بعد الصين (١٤,٧٢٢,٧٣١) مليار دولار، وهذا يعني أنَّ الهند تُمثل ثقل اقتصادي داخل هذه المجموعة(٢). كما وشاركت الهند في البعثة العالمية لحفظ السلام بـ(٣٨٣٩) شخص واستطاعت توظيف القدرات والإمكانات للظهور بمظهر المُدافع عن الدول الآسيوية الضعيفة وتوجهت نحو مُحيطها الآسيوي وتحديداً في جنوب شرق آسيا لتقوية مركزها الاقليمي، وسعت لبِناء أُطر قوية مِن العلاقات مع كِبار الدول مثل الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي وتنويع أُسُس العلاقات والوصول إلى مرحلة الحليف الاستراتيجي، وخلق حِزام مِن الدول الضَعيفة التَي تستطيع مِن خِلالها أنَّ تكون مِحور دولي مثل اليونان وسيريلانكا(٣). كما وتعد الهند أكبر مُنتج للُقاحات في العالم، وترى الحكومة الهندية انها حققت نجاحاً عبر إنتاجها (لُقاح كوفاكسين) المُضاد لفيروس كورونا، الذي طورتهُ (شرِكة بهارات بيوتك الهندية) وشحنتهُ للعديد مِن دول العالم، ضمن ما سُمي بـ (دبلوماسية اللُقاح)، لتعزيز نفوذها ومكانتها الخارجية(٤)، إذ أصبحت هذه الدبلوماسية شكلاً مِن أشكال القوة الناعِمة التي توظفها الدول في استراتيجياتها والتي تُمّكِنها مِن تحقيق

(١) باسكال بونيفاس وأوليفه دي لاج، "كيف تُدافع الهند عن نفوذها وقوتها الناعِمة في العالم؟"، مصدر سبق ذِكرهُ.

(2)Gross domestic product 2020, millions of US dollars, https://databankworldbank.org/data/download/GDP.pdf

(٣) غراهام اليسون، *حتمية الحرب بين القوة الصاعِدة والقوة المُهيمنة*، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سُليمان، (بيروت: دار الكِتاب العربي،٢٠١٨)، ص١٢٢.

(٤) عربيNews، "لقاح فيروس كورونا: هل تستطيع الهند المُنتج الأكبر للُقاحات تلبية الطلب العالمي؟"، ٢٠٢١/٠١/١١، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-55619939

مصالح سيَاسَية واستراتيجية واقتصادية. كما وتستخدم الهند الدبلوماسية البوذية أيضاً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية الاستراتيجية والاقتصادية، والتي مِن أهمُها موازنة القوة الناعِمة الصينية، وتعزيز السياحة الدينية في الهند.

٤. الشراكات الاستَراتيجية

استدعت الثورات الجذرية في البَيئة الاستراتيجية الآسيوية والعالمية أَنَّ تسعى الهند على ردم هذه الفجوة مِن خِلال خيارات استراتيجية عديدة، فعمدت إلى التعاون مع القوى الاقليمية وانخرطت في علاقات تعاون استراتيجي واختارت إقامة شراكات استراتيجية واقتصادية وامنية متنوعة مع عدة أَطراف (اسيان واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا والولايات المتحدة) لتحقيق مصالحها في ظروف مُختلفة، بمعنى أَنَّ الهند أَصبحت "مُتعدِدة الانحياز" بدلاً مِن كونها "غير مُنحازة"، مُتبعةً النهج الذي يُعرف بـ (استِقلال ذاتي استراتيجي)، وهو ما يدعم سعي الهند إلى التنافُس الاستراتيجي مع القوى الكُبرى، دون الدخول في صِراع معها[١]. وأخذت تمد جسور الشراكة إلى الجناح الغربي للمُحيط الهادئ كي يكون لها دور في صياغة نِظام الأَمن في الفضاء الهادي–الهندي ويضعها في اقليم الأَمن الصيني. وبذلك تفتحت أَمام الهند خيار علاقة مثلث هندي-ياباني وعلاقة مُربع هندي-ياباني-استرالي-أَمريكي. لكن الهند حذِرة مِن الأَبعاد الأَمنية لهذه العلاقة التي ستصبح فيها الولايات المُتحدة المِحور الأَساسي، فدول آسيان اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا لها تحالُفات أَمنية مع الولايات المُتحِدة، ومع ذلك فان الاستراتيجية الهندية تنخرط في علاقات مُتعدِدة الأَطراف التي تؤَمن مصالح جوهرية للهند. فأَمنياً، سيتحقق التوازن مع الصين الذي يعين الهند على تدبير تنميتها الاقتصادية. واقتصادياً سيكون الاقتصاد الهندي مُنخرطاً مع الاقتصادات عالمياً مِما يديم لها التنمية[٢]. ومِن أَهم تِلك الشراكات الاسّتراتيجية:

أ- **الشراكة الاستراتيجية الهندية-الأَمريكية-الصينية:** لم تظهر الهند في وثائق الأَمن الأَمريكية، مثلما ظهرت فيه في الوثيقة الصادِرة عن وزارة الدِفاع في كانون الثاني/يناير٢٠١٢، عندما أَشارت إلى ان الولايات المُتحدة سوف تستثمر في شراكة استراتيجية مع الهند لدعم قابليتها لتقوم بدور المرساة الاقتصادية ومُمر للأَمن في المُحيط الهندي بالمعنى الواسع. وعزم واشنطن على مُساعدة الهند لتصبح قوة عالمية في القرن الحادي والعشرين رغم عواقب ذلك عسكرياً[٣]. استمرت العلاقات حتى وصول (نارِيندرا مودي) في عام٢٠١٤ إلى سدة الحكُم وتشكيل الحكومة الهندية، لِتُرحب حكومة (باراك اوباما) بها آنذاك، والاتفاق بالسير نحو تعميق العلاقات، وتم تصنيف الولايات المُتحدة للهند كشريك دفاعي رئيس، على نحوٍ فتح مجال للحِوار الأَمني الرُبَاعَي بين الهند والولايات المُتحدة واليابان واستراليا، وسلط مودي الضوء في أَيلول/سبتمبر٢٠٢١ على "الشراكة الاستراتيجية العالمية الشامِلة" بين البلدين[٤]، فضلاً عن أَنَّ هُناك تعاون مُشترك

(١) كاظم هاشم نعمة، *الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة*، (عمان: دار آمنة للنشر،٢٠١٤)، ص١٢.
(٢) المصدر نفسهُ، ص١٩.
(٣) أَسماء سُليمان، "تداعيات التنافُس الأَمريكي- الصيني على مُستقبل النِظام الدولي"، *مجلة السياسة الدولية، القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام*، المُجلد٥٤، العدد٢١٨، تشرين الأول/ أَكتوبر، (٢٠١٩): ص١٣٣.
(4)KENNETH C. BRILL, US–India relations: Back to a not-so-bright future.https:// thehill.com/opinion/international/600125-us-india-relations-backto-a-not-so-bright-future.

بين الهند والولايات المُتحدة بشكلٍ وثيق في المُنظمات الدولية مُتعدِدة الأَطراف، أَهمُها الأُمم المُتحدة، ومجموعة العشرين، ورابطة الآسيان ومُنتدى آسيان الاقليمي، فالهند شريك في الآسيان وشريك في مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومُنظمة التجارة العالمية، ومُراقب في مُنظمة الدول الأَمريكية.

إِنَّ شراكة الهند مع الولايات المُتحدة ذات أَهمية مركزية حالياً في استراتيجيتها، وفي السنوات القادِمة ينبغي دمج هذا التعاون الثُنائي في اتفاق آسيوي يُشكل حجر الزاوية في حفظ السلام في تلك المنطقة. اللاعبون الأَساسيون في هذه اللُعبة، إِضافة إِلى الهند والولايات المُتحدة، هُم الصين واليابان وروسيا الاتحادية إِلى حدٍ ما. وقدر الهند هو أَنَّ تلعب دوراً بناءً في هذه الدبلوماسية الناعمة الجديدة، لان لديها علاقات جيدة مع الولايات المُتحدة وروسيا، وعلى وشك إِقامة صلات وثيقة مع اليابان، كما ان علاقتها مع الصين مُثقلة بنزاعات قديمة، ولكن العملاقين الآسيويين استطاعا في السنوات الأَخيرة التوصل إِلى صيغة تعايُش[١]. فرئيس وزراء الهند مودي أتخذ في شراكة بِلادهُ مع الولايات المُتحدة أَداةً ناعِمةً لمواجهة الصعود الصيني، نتيجة لتوجهات نحو جعل الهند القوة المُهيمنة في جنوب آسيا والانتقال بِها إِلى مصاف القِوى العظمى[٢].

وعلى الرغم مِن أَنَّ الهند أَصبحت قوةً تخطت مرحلة البزوغ، لكنها ما تزال بعيدة عن الصين، وأَكثر بُعداً عن الولايات المُتحدة في قدراتها، ولكن هذا لا يعني انها لا تؤَثر ولا تتأَثر بعلاقات مُثلث استراتيجي يجمعها مع الصين والولايات المُتحدة. فالاقتراب الهندي الأَمريكي رِسالة واضِحة للصين فحواها ان طوق الاحتواء بدأَ يُطبق عليها، واقتِراب الصين مِن الهند معناهُ جبهة لتقييد الولايات المُتحدة وتكبيل زعامتها، واقتراب صيني–أَمريكي يعني إِغفالاً لدور الهند وتقليص مساحة حركتها الاستراتيجية. لذا فان البيئة المُتاحة للهند، في ضوء أَهدافها الكُبرى وقدراتها، تدفعها للانخراط في علاقة مُثلث ستكون العلاقات المُتبادِلة فيه حاسِمة في صياغة واقع ومُستقبل الفضاء الآسيوي-الهادئ مِن جِهة، وصياغة السياسة الهندية الخارجية والداخلية. فالهند لا يمكنها تحقيق الإِنماء الاقتصادي بِمُفردها وهي خارج علاقات المُثل، فهي لم تبلغ بعد ما بلغتهُ الصين واليابان.

ب-الشراكة الاستراتيجية الهندية-الروسية: تضع الهند تطابُق وجهات نظرها مع روسيا في القضايا الاقليمية والدولية التي لها صلة بأَمن كِلا البلدين، في نِطاق علاقة الشراكة الاستراتيجية الخاصة والمُميزة بين البلدين والتي تُتيح للهند أَنَّ تُقيم علاقاتها مع القوى الاخرى بشكلٍ مُستقل. وفي مُقدِمة ايجابيات تِلك الشراكة هو التعاون العسكري-التقني، فالهند لن تجد قوى أخرى تتعاون معها مثل روسيا، كما يتعذر على الهند أَنَّ تُقيم علاقات مع الولايات المُتحدة أَو الصين أَو الاتحاد الأَوروبي لها قواعد استراتيجية وسياسية ودبلوماسية على غِرار ما تأَسست عليه العلاقات الهندية الروسية. وتدرك الهند ان روسيا قوةٌ لها حق النقض(الفيتو) وهذا رصيد ناعم للهند في مجلس الأَمن للأُمم المُتحدة، فقد تستدعي المواجهة مع باكستان أن تعثر الهند على داعم لها. كما أَنَّ روسيا تُرحِب بصعود

(١) ديتمر روذرموند، الهند: نهضة عِملاق آسيوي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٩١.
(٢) محمد مكرم، *السياسة الخارجية الهندية بعد انتِخابات٢٠١٩*،(اسطنبول: المعهد المصري للدِراسات،٢٠١٩)، ص١١.

دور الهند في السياسة الاقليمية والدولية، عكس الولايات المُتحدة التي لا تحمل محمل نهوض الهند لغايتهُ، بل توظفه في استراتيجيتها للعودة إلى الفضاء الهادي-الهندي ولتقييد الصين. والتعاون مِن أجل إقامة نِظام عالمي مُتعدد الأقطاب يصب في مصلحة الهند وروسيا. كما أَنَّ الدعم الروسي للهند يخلق آفاقاً للأداء الاستراتيجي الهندي في رِحاب السياسة العالمية مثل تكتُل بريكس الذي يضم "البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أَفريقيا". كما أنَّ روسيا تُمهِد السبيل أيضاً أَمام الهند لتنخرط في تنظيم وسط آسيا. فعلى العكس مِن الصين وباكستان ليس للهند مُقترب جُغرافي أَو ديني مع جمهوريات آسيا الوسطى كتلك الذي للصين وباكستان، وبالتعاون مع روسيا ستكون الهند حاضِرة في اقليم ليس فيه طاقة تحتاجها الهند بصورة حيوية وحسب، وانما هو نِظام أمن جماعي اقليمي ترعاهُ الصين وروسيا. ولروسيا مصلحة في أَنَّ تكون الهند إلى جانبها في هذه المنطقة. فمِن الناحية الاقتصادية، سوف تتوافق المواقف الهندية والروسية في الحد مِن الهيمنة الاقتصادية المُتزايدة الصينية. ومِن الناحية الأَمنية، ستعطي الهند لروسيا دعماً في أَنَّ يكون لها دوراً أَمنياً مُميزاً[١]. ورغم إدانة الولايات المُتحدة وحُلفائها الغربيين للغزو الروسي لأوكرانيا إلاَّ أَنَّ الهند اتخذت موقف بين الصمت والامتِناع عن إدانة روسيا وفي أَحيان أُخرى تتخذ مواقف دولية حازِمة مع العقوبات الأَمريكية على الصين ومُساندة الدعم الأَمريكي لـ (إسرائيل) ومواقفها هذه تعكس عمق الظروف والتدابير الدبلوماسية[٢].

ت-الشراكة الاستراتيجية الهندية ـ اليابانية: إن الهند هي أَكبر دولة ديمقراطية وأعرقها في آسيا مِما يؤسس قاعِدة مِن القيم والمنظور السياسي والاستراتيجي المُشترك بين الهند واليابان، لتصبح القوتان الاقتصاديتان في آسيا؛ اليابان في غرب المُحيط الهادي، والهند القوة المُرشحة للنهوض في جنوب آسيا والمُحيط الهندي. لذا عمقت اليابان علاقاتها مع الهند، إذ رات فيها قوة اقتصادية صاعِدة، تُمثل إمكانيات تعاون اقتصادي استراتيجي ومجال استِثمار، كما إنه ليس بين الهند واليابان تاريخ عداءات ونِزاعات، بل يربطهما جذر ثقافي–ديني، كما ان الهند تُشارك اليابان في القيم السياسية، فضلاً عن تشاركهما في الهاجس من الصين وهو الأَكثر حضوراً في المُدرك الأَمني الهندي واليابانى مِن حيثُ الأَهمية الاستراتيجية، فالهند واليابان تُشكّلان طوقاً فكرياً سياسياً على الصين. وهكذا تلتقي الهند واليابان والولايات المُتحدة في علاقة مُثلث استراتيجي[٣] وبهذه الخطوة تخطت الهند مرحلة التردُد مِن عواقب الانتماء في طريق الثُلاثية كبداية لانتِماء الهند إلى شبكة العلاقات التحالُفية في دائرة مركزها "الولايات المُتحدة وأَقطارها اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا وتايوان والفلبين".

ث-الشراكة الاستراتيجية الهندية-الآسيانية (استراتيجية التوجه صوب الشرق): لقد جاء التقارُب الهندي-الآسياني في بداية تسعينيات القرن المنصرم، بعدما عزمت الهند واتخذت قرارها الاستراتيجي في تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في عملية العولمة، لاعتبارات وطنية واقليمية ودولية. فبِما أَنَّ الهند قوة أَساسية في الفضاء الهادي-الهندي، فان

(١) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص١٨٠-١٨١.
(٢) أَحمد خليل ارتيمتي، *آفاق العلاقات الروسية الهندية*،(بغداد: مركز البيان للدِراسات والتخطيط،٢٠٢٢)، ص١٨.
(٣) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣١٩.

مُستقبلها مُرتبط بِما يقع مِن تطورات فيه. فأَولاً أَنَّ الولايات المُتحدة أَصبحت هي القوة المُهيمنة والمُقيمة في الفضاء لتفوقها العسكري. وثانياً أنَّ اليابان هي القوة الاقتصادية ولها نفوذها في الفضاء، ولاسيما مع مجموعة الاسيان التي سارعت بالتكامُل الاقتصادي مع اقتصاد اليابان، وثالِثاً، أنَّ الصين هي القوة المُرشحة لتعتلي المركز الأَول في هيكل توزيع القوة في آسيا. رابِعاً، ان الهند لا يعزوها من القدرات ما تجعل منها قوة آسيوية كُبرى، ان تحررت مِن التمسُك بمبادئ عدم الانحياز. خامِساً، إنَّ مجموعة آسيان كُتلة اقتصادية حققت نجاحات في التنمية وأَصبحت جزءَ مِن العولمة ومُساهمة في تحرير التجارة الدولية أَكثر مِن الهند. وبالتالي فان التقارُب مع آسيان خطوة أَساسية في تمكين الهند مِن بلوغ تنَمية اقتصادية وإِعطاء صدقية لسياستها الخارجية ومُساهمتها كقوة أَساسية في الحفاظ على الأَمن والتنمية[١].

ومِن هُنا فأَنَّ استراتيجية الهند في التوجه صوب الشرق انما هي استجابة إِلى تغييرات جذرية وقعت في البيئة الداخلية والاقليمية للهند. فموقع الأَخيرة في شُبه القارة الآسيوية يجعل مِن دول الآسيان تُشكل الطوق الثاني مِن الدول المجاوِرة للهند، ولعل مِن أَهم أَسباب توجه الهند نحو الشرق هو تضخم الاقتصاد الهندي وارتفاع عجز الميزانية في تسعينيات القرن العشرين، كما أَنَّ تحديات الطاقة والأمن الغذائي والتقنية المتطورة لا يمكن للهند مواجهتها بِمُفردها دون الانخراط في تكامُل مع آسيان. وقد عمدت الهند مِن التعلُم مِن التَجربة التنموية لآسيان والتكامُل في ميدان تجارة السلع والخدمات والاستِثمار والعلوم والتقنية[٢]. إِذ اتضح للقيادة الهندية أَنَّ استراتيجية التوجه صوب الشرق ينبغي أَنَّ تنطلق مِن بوابة آسيان، فهي المنطقة الوحيدة التي يمكن أَنَّ تعثر فيه الهند على منافع سياسية واقتصادية وأَمنية خارج جنوب آسيا، فهذا التوجه هو مفتاح التغلُب على أَزماتها الاقتصادية، فمنطقة الآسيان تُمثل سوقاً للهند ومصدراً للاستِثمار والتقنية. وهذا ما جعل الهند تنخرط في شراكة استراتيجية أَمنية مع مُنظمة آسيان عبر تأَسيس هياكل مؤَسِسية للتعاون الأَمني، لتنخرط في عضوية الآسيان بشكلٍ كامل ومُنتدى الآسيان الاقليمي في تسعينيات القرن العشرين.

ج-الشراكة الاستراتيجية الهندية- الأَفريقية: سعت الهند إِلى زيادة تعاونها مع الدول الأَفريقية مِنذُ العقد الأَخير مِن القرن العشرين، واستمرت العلاقات بينهما بالتطور مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين، على مُختلف الأَصعدة وأَهمُها؛ الصعيد السياسي-الدبلوماسي، بدايةً مِن تبادُل الزيارات بين المسؤَولين الهنود والافارقة، وتوقيع العديد مِن المُعاهدات والاتفاقيات، مروراً بتأَسيس العديد مِن المُنظمات والمُنتديات للتعاون فيما بينهما، ومِن أَهمُها[٣]:

❖التوقيع على إِعلان دلهي بين الهند ومصر في العاصِمة الهندية نيودلهي عام١٩٩٣، ومِن أَهم أَهدافهُ؛ إِنشاء مُجتمع مُتقدم خالٍ مِن الأُمية ومُكافحة الفقر ومواجهة الإِرهاب، وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين أَعضائه.

(١) المصدر نفسهُ،، ص ٤٩٥-٤٩٦.

(٢) المصدر نفسهُ، ص٤٩٧.

(٣) عبد السلام إِبراهيم بغدادي ومُهند عبد الواحد النداوي، *التجربة الهندية في أَفريقيا*، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٥)، ص٥١-٥٤. كذلك يُنظر: التقرير الاستراتيجي الأَفريقي٢٠٠٧-٢٠٠٨، الإِصدار الخامس،(القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الأَفريقية،٢٠٠٨)، ص ٥٨٥-٥٨٧.

❖تأسيس رابطة الدول المُطِلة على المُحيط الهندي للتعاون الاقليمي(IORARC) في أذار/ مارس ١٩٩٧، وضمت (٢٠) بلداً، مِن بينها الهند و(٩) دول أفريقية.
❖توقيع العديد مِن اتفاقيات المُشاركة الهندية-الأفريقية، مِن بينها؛ اتفاقية المُشاركة الهندية مع كُل مِن تجمُع الايكواس والسادك والكوميسا، ومُشاركة الهند في بنك التنمية الأفريقي، وتوقيع اتفاقية تعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابِعة للأُمم المُتحدة.
❖شهدت العلاقات الهندية الأفريقية تطوراً مُهِماً عبر الاتفاق على عقد مؤتمرات القمة الهندية الأفريقية على غِرار ما تقدم عليه بُلدان كُبرى لها نفوذ في القارة السمراء كالصين واليابان، وتم عقد المؤتمر الأول في نيسان/ابريل٢٠٠٨ في نيودلهي[١]، بِمُشاركة رؤساء ومسؤولون مِن(١٤) دولة أفريقية، واشارت الهند إلى أنَّ القمة ستعطي بُعداً جديداً وزخماً للشراكة بين الهند وأفريقيا.
❖ينتشر في إفريقيا "عدد كبير مِن الجاليات التي تنحدر أصولها مِن الهند، ويبلغ تعدادهمُ نحو (٣) ملايين نسمة في القارة، وتتمسك تلك الجاليات بهويتها الهندية وتُحافظ عليها، وهو ما يوفر عمقاً مُهِمَّاً في إنجاح وَتنَفّيذ الاستراتيجية الهندية الاقتصادية والسياسية تِجاه إفريقيا، وهو الركن الذي تفتقِدهُ مُعظم القوى الدولية المُتنافِسة".
❖وعلى الصعيد الدبلوماسي؛ نجد إنهُ في العقدين الأخيرين مِن القرن المُنصرم وسعت الهند من علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع أغلب بُلدان القارة السمراء، لإدراكها أهمية إعادة تنظيم علاقاتها معهم، مِما دفعها فعلياً عبر زيادة بعثاتها الدبلوماسية لتشمل مُعظم بُلدان القارة، حتى بلغ عددها (٤٥) بعثة حتى أذار/مارس٢٠١٤.
❖الاستِثمار في القطاع الأمني؛ شاركت الهند في السنوات الأخيرة بما يصل إلى (٨٦٩١) الف مِن أفراد القوة العسكرية وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام الأممية، ولاسيما في قارة أفريقيا، وحسب تصريح وزارة الخارجية الهندية هُناك أكثر مِن (٦٥٠٠) جندي يُشاركون في عمليات حفظ السلام في الكونغو الديمقراطية وليبيريا وساحل العاج وسيراليون والسودان وبوروندي. كما تعمل الهند اليوم على تبني استراتيجية الانخراط في الملفات الأمنية عبر توظيف قدراتها في مُكافحة "الإرهاب والتطرف"، ولاسيما على صعيد تَكنّولَوجيا المعلومات والفضاء الإلكتروني. إلى جانب ذلك تضع الهند منطقة الساحل الشرقي مِن القارة السمراء على أولوياتها في سياساتها وتحركاتها في القارة؛ حيثُ ترى السواحل الشرقية مِن المُحيط الهندي منطقة نفوذ لها وتسعى إلى تقويض التوسع الصيني. وجعلت مِن الأمن البحري ركيزةً أساسيةً في تحركاتها مع دول القارة وخصوصاً كينيا وجنوب إفريقيا. كما تشهد صادِرات السِلاح الهندي نموًّاً كبيراً؛ حيثُ صرحت حكومة ناريندرا مودي بأن "الصادرات الدفاعية ارتفعت بنسبة (٣٣٤%) في السنوات الخمس الماضية مُتجهةً لأكثر من (٧٥) دولة. لتدخل الهند ضمن قائمة أكبر (٢٥) مُصَّدِراً للسِلاح في العالم"[٢].

هكذا يتبين؛ إنَّ العلاقات الهندية الأفريقية شهدت مِنذُ البدايات الأولى للقرن الحادي والعشرين، تطوراً مُهِماً على مُختلف الأصعدة، وخصوصاً في الميدان السياسي والاقتصادي.

(١) فيجان ماهاجان، *نهوض أفريقيا*، ترجمة: مركز أبن عِماد، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٩)، ص٤٢.
(٢) شادي إبراهيم، "استراتيجية الهند في أفريقيا"، مركز الجزيرة للدِراسات، ٢٠٢٣/٦/٢١، تقرير مُتاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5682.

ح-الشراكة الاستراتيجية الهندية- اللاتينية

في الوقت الذي أَخذ العالم يشهد بزوغ الصين المُتزايد باطراد وتأثيرها في أَمريكا اللاتينية، بدأت الهند تتبنى استراتيجية تعزيز علاقاتها مع البُلدان اللاتينية وخصوصاً البرازيل، ولاسيما في ظل نقاط التلاقي بينهما في قضايا عديدة مُتعدِدة الأَطراف تجمعها ومِنها عمليات حفظ السلام والتكنولوجيا الحيوية، والتدفقات التجارية، وتبني مواقف مُماثِلة فيما يخص عدد مِن القضايا الدولية، فضلاً عن مصادر الطاقة البرازيلية وحاجة الهند اليها التي تستورد ما يُقارب (٧٠%) من احتياجاتها النفطية، مِما دفع البلدين عبر سياستهما الرشيقة ومُبادراتهما الدبلوماسية إلى تبني سياسة تكامُل البرازيل مع الهند، ولجوء البلدين إلى توقيع شراكة استراتيجية عام٢٠٠٦ التي أشارت إلى أَهمية إجراء حِوار اقليمي ودولي في قضايا أمن الطاقة والإرهاب الدولي، وتنسيق مُشترك في المُنظمات الدولية كمجلس الأمن ومُنظمة التجارة العالمية، واتفق البلدين عام٢٠١٤ على توسيع نطاق الشراكة الاستراتيجية بينهما. وبذلك فان مِحور الهند والبرازيل سيستمران في ترسيخ البُنية الاستراتيجية العالمية الناشئة. وازدادت البعَثَات الدبلوماسية الهندية إلى أَمريكا اللاتينية بشكلٍ تدريجي، فمِنذُ عام٢٠١٩ أقامت الهند وجوداً دبلوماسيا في (١٥) دولة مِن دول أَمريكا اللاتينية والكاريبي[١].

وتخلو علاقات الهند مع البُلدان اللاتينية مِن المُحدِدات في مُختلف المسائل المُتعددة الأَطراف، لذلك حددت دول أَمريكا اللاتينية والكاريبي(سيلاك) الهند والصين كأَول شُركائها الخارجيين، وأَخذت الدول الكُبرى في "أَمريكا اللاتينية والكاريبي تتفاعل مع الهند في المُنتديات مُتعدِدة الأَطراف" مثل؛ مجموعة العشرين ومجموعة الـ(٧٧) للدول النامية، وتعمل الهند على إيجاد قضية مُشتركة في هذه المُنتديات مثل مُنظَمة التَجارة العالَمية ومفاوضات تغيير المناخ. ولذلك وصف وزير الخارجية الهندي (سوبراهمانيام جايشانكار) دول أَمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإنها موطن لِمُجتمعات هندية تتمتع بعلاقة عاطفية قوية جداً، فضلاً عن التزام تاريخي وتعاطف ثقافي، مُشيراً إلى أَنَّ شرِكات تكنولوجيا المعلومات توظف أَكثر مِن (١٠٠) ألف شخص في أَمريكا اللاتينية وشُبه القارة الهندية، وخاصةً الأرجنتين[٢].

III. المِحور الثالث

توظيف الأَداة الاقتصادية في الاستراتيجية الهندية

تُعد القوة الاقتصادية في وقتنا الراهن مِن أَكثر العوامل بروزاً وتأَثيراً في قوة الدولة وفاعليتها، ومِن الموارد ما يُعد أَساساً وجوهراً لقوة الدولة وصِناعتها؛ النفط والفحم واليورانيوم. فالاقتصاد هو من أخذ يُحدّد الأُطر الاستراتيجية للقوى العظمى وقدراتها على البقاء، كما أَنَّ مفتاح القوة العالمية لم يعد في القوة العسكرية وانما في القوة الاقتصادية والتكنولوجية وتحديداً التجارة والاستِثمارات.

وفيما يخص الهند فهي تمتلك العديد مِن المقومات الاقتصادية الناعِمة، فاقتِصادها هو اقتصاد معرِفة معولم، لديها العديد مِن المراكز التجارية الصِناعية والتكنولوجية المُتقدِمة وتُعد

(١) يونس مؤَيد يونس، توظيف القوة الناعِمة في الاداء الاستراتيجي الهندي..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٦٤٣-٦٤٥.
(٢) برنسا لاتينا، "الهند تُسلط الضوء على العلاقات المُتنامية مع أَمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، تقرير مُتاح على الرابط: https://arabic.prensa-latina.cu/2023/02/23/9564

ثاني أكبر بلد جاذب للاستِثمارات في العالم، وحققت تقدُماً كبيراً في بُنيتها الاقتصادية عبر الإصلاحات الاقتصادية، ولها احتياطات هائلة مِن الفحم، ومِن أهم مُرتكزاتها الاقتصادية هو قطاع الخدمات والزِراعة والصِناعة، لتبرز اليوم بوصفها خامس أكبر اقتصاد في العالم. ومِن هُنا فإنَّ صانعي القرار السياسي الهندي يعدون ان الهند جزء مِن أقطاب النِظام الدولي، وان الخطط التي وضعت في رؤيتها سعت بان يكون القرن الحادي والعشرين قرناً هندياً والدخول في دولاب العولمة التي ستكون الطريق نحو زيادة النمو الاقتصادي وتسارع وتيرتهُ[١]، وتعد الهند بنِظامها الفيدرالي الليبرالي أكبر دولة ديمقراطية في العالم، ويتميز اقتِصادها بإنه اقتصاد تنافُسي وحيوي. ومِن أهم الأدوات الاقتصادية الناعِمة التي وظفتها الهند في استراتيجيتها:

١.استراتيجية ضمان أمن الطاقة

الطاقة هي الوقود الذي يُدير دفة اقتصادات الأُمم ويزودها بِمُعدلات النمو السنوية التي لا بُد مِنها لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما جعل مُعظم الدول ومِنها الهند تُعلق أهمية قصوى على "أمن الطاقة"، إذ تُمثل الهند قوة جديدة ومُهِمة في أسواق الطاقة العالمية، فالحاجة إلى موارد الطاقة في الهند تنمو مع سرعة وتيرة التطور الاقتصادي فيها وإصرارها على تحسين مستوى معيشة مواطنيها، والذي يتناسب مُباشِرةً مع مُعدلات استِهلاك الفرد مِن الطاقة[٢]. ونظراً لاعتماد الهند الشديد على الاستيراد، وحاجتها للتقنيات المتطورة عالمياً لتحسين الموارد، تعهدت الهند اتباع "دبلوماسية طاقة" نشيطة ناعِمة تعتمد على تعزيز الارتباطات الأساسية الفاعِلة والمُتعدِدة الوجوه في أنحاء العالم، مِما يدعم مصالح الهند في أمن المنطقة الآسيوية، والهدف مِن هذه الارتباطات الخارجية هو تحسين الموارد والقدرات المحلية عبر توفر تقنية أجنبية فائقة التطور، وتوسيع قاعدة المعارف الوطنية، والاستِحواذ على نموذجين مِن الأصول في الخارج(المُشاركة الحصصية في الحقول المُنتِجة، وعقود الاستِكشاف والإنتاج الساحلية والبحرية في شتى أنحاء العالم، والصياغة النهائية لعقود الغاز الطبيعي المُسال طويل الأمد، وامتِلاك التقنيات اللازمة للتشجيع على استِخدام الطاقة المُستدامة، وتطوير الموارد والبُنى التحتية في آسيا)[٣]. كما وتقوم الاستراتيجية الهندية لضمان أمنها في مجال الطاقة على التركيز في البحث عن موارد إضافية مِن الخارج في مسعى لضمان إمدادات النفط والغاز الطبيعي لدعم اقتصادها المُتنامي بسرعة. فقد حققت هيئة النفط والغاز الطبيعي(فيديشن المحدودةOVL) حضوراً في(١٥) دولة مِنها روسيا والسودان وكولومبيا والبرازيل. وتهدف شركة أوفل الحصول على(٢٠) مليون طن متري في السنة مِن إنتاج النفط والغاز. أما الشركات المكونة مِن شركة نفط الهند المحدودة، ومؤسسة النفط الهندية، فحصلت على مواقع للعمل في ليبيا، ووقعت اتفاقيات استثمارية للحصول على حصص في الغابون

(١) جيمس دورسي، "نحو الانتِقال مِن عالم أُحادي القطب إلى عالم مُتعدد الأقطاب"، *مجلة العرب، المملكة المُتحدة*، العدد١٢٨١٢، حُزيران/ يونيو ، (٢٠٢٣): ص٦.

(٢) سي. إم. بهانداري، *الهند: السعي لضمان أمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المُتحدة الأمريكية: التنافُس على موارد الطاقة*، ط١،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٨)، ص٣٦٣.

(٣) تلميذ أحمد، التنافُس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المُتحدة الأمريكية: التنافُس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٦٣.

ونيجيريا. وهذا هو المجال الذي تتنافس فيه الهند مع الصين وأميركا للحصول على حصتها مِن مصادر الطاقة[١].

والمُلاحظ ان ضمان الحصول على قطاع التنقيب في الخارج مِن خِلال البرامج الاستثمارية بتنسيق مِن الحكومة الهندية يعد استراتيجية جديدة، فشرِكات النفط الوطنية في الهند قد أَصبحت أَكثر مُغامرة وكِفاحاً في السعي وراء الموارد فيما وراء البِحار. إذ ركزت الهند في نشاطاتها على آسيا والشرق الأَوسط وأفريقيا. ويؤَكد التعاون الهندي-الصيني في السودان رغبة البلدين في الاستِثمار في المناطق التي تنطوي على مُجازفة عالية أَو توجد فيها مشاكل، وأَيضاً في قبول مُعدلات عوائد دون المُعدل المُعتاد وذلك لإمكانية الوصول إلى الاحتياطات. كما أن روسيا مُصدر للطاقة، والهند فقيرة في موارد الطاقة، لذا أَصبح تأَمين أَمن الطاقة مِن أَولويات الاستراتيجية الهندية.

وتعد نيجيريا الآن ثاني أَكبر مزود للهند بالنفط الخام، بعد السعودية، إذ تسد نحو(١٢%) مِن احتياجات الهند السنوية. وتحققت أَول مُساهمة للهند بحصص نفطية في أَفريقيا مِن خِلال الاستِحواذ على حصة نسبتها(٢٥%) في شرِكة النيل الأَعظم في السودان، التي تزود الهند حالياً بنحو ثلاثة ملايين طن مِن النفط سنوياً. ويبلغ مجموع استِثمارات الهند في الهيدروكربونات في السودان نحو ملياري دولار. وكان النجاح الأخر الذي حققتهُ الهند هو في ليبيا، حيثُ فازت الشركات الهندية هُناك أَبرزها- شركة نفط الهند المحدودة، وشركة النفط الهندية وشركة النفط والغاز الطبيعي فيديش-، بثلاثة مواقع في وجه مُنافسة عالمية قوية، كما استحوذت شركة فيديش على حصص استِكشاف وإنتاج في نيجيريا. وتعهدت مجموعة من الشركات الهندية في أيلول/سبتمبر٢٠٢٣ باستثمار (١٤) مليار دولار في نيجيريا في عدة قطاعات مثل صناعة الصلب والطاقة المُتجددة[٢]. وتُشكَّل هذه النجاحات المُبكِرة قاعِدة ارتباط هندية طويلة الأَمد بإفريقيا، تشمل سلسلة القيمة الخاصة بالهيدروكربونات وتمتد إلى أَبعد مِنها، فضلاً عن مُشاركتها في مشروعات إنمائية اقتصادية تُغطي قطاعات مُعينة كالخطوط الحديدية، والمشروعات الكهربائية، وتطوير الموارد الطبيعية والبُنى التحتية.

وعلى صعيد آسيا الوسطى وتُركيا؛ نجد إنهُ في إطار سعيها إلى تنويع شُركائها في مجال الطاقة، حولت الهند اهتمامها في السنوات الأَخيرة إلى آسيا الوسطى وتُركيا، عبر صياغة برنامج شامل يُغطي التعاون الثُنائي والاقليمي في قطاع الهيدروكربونات. فالشرِكات الهندية تسعى في كازاخستان إلى بلورة مُقترحات للاستِكشاف والتطوير في منطقة بحر قزوين، كما أَخذت أَذربيجان وتُركيا تبرزان شريكين في تنفيذ مشروعات خطوط أَنابيب تمتد مِن آسيا الوسطى إلى أَوروبا.

٢. الشراكات الاستراتيجية الاقتصادية

لا شك في القول؛ إنَّ العولمة دفعت بالهند إلى تبني خيار الإصلاح الاقتصادي بغية تحقيق التنمية وجذب الاستِثمارات والوصول إلى الأَسواق العالمية ومصادر الطاقة، وأَصبح هدف إدامة التنمية التي تمثلت في نسبة النمو التي تجاوزت الـ(٨%) مِن أَولويات الاستراتيجية

(١) سي. إم. بهانداري، الهند: السعي لضمان أَمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٧٢.
(٢) منبر الدفاع الإفريقي، "نهج الهند تجاه إفريقيا.. نتطور "معاً على قِدم المساواة""، مقال مُتاح على الرابط: https://adf-magazine.com/ar/2024/01/23

الخارجية الهندية، وبذلك رجحت عند نيودلهي مُبادرات التطبيع والتعاون والشراكة الاستراتيجية وامتدت إلى الاقتصادات الرئيسة في النِظام الاقتصادي الدولي، فأول ما انفتحت عليه هي مجموعة آسيا في اطروحة "التوجه نحو الشرق" ثُم اقتربت مع مُصطلح الالفية الثالثة مِن اليابان، وكانت روسيا محطة أخرى مِن نهج الشراكات، فروسيا هي المصدر الرئيس لبناء القدرات الدِفاعية للهند، وتعد روسيا ليس مصدراً للسلام وحسب بل ناقِلاً للتقنية للهند بحثاً وإنتاجاً وتطويراً[١] تأسيساً على ذلك يمكن القول؛ بان مصالح الهند بعيدة المدى تكمنُ في تكوين تحالُفات وشراكات استراتيجية ثُنائية واقليمية وعالمية تجمع شتى القدرات في مُقترحات مُشتركة، ويمتد التعاون المُقترح ليشمل مجال الطاقة، وقيام كُل طرف بالتنقيب في أراضي الطرف الأخر الاقليمية ومِن ضمن تِلك الشراكات:

أ.الشراكة الاقتصادية الهندية-الأمريكية

ساعدت سياسة التحرر الاقتصادي التي التزمت بِها الهند إلى إثارة الإعجاب لدى الولايات المُتحدة، مِما جعلها تتبنى استراتيجية تجعل الهند شريكاً مُعتمداً عليه في جنَوبَ آسيا. ومِن أهم مجالات التعاون الهندية الأمريكية هي التعاون التجاري بينهما؛ فالولايات المُتحدة تُعد الشريك التجاري الأول للهند، إذ ارتفع مُعدل التبادُل التجاري مِن السلع والخدمات مِن (٢٠,٧) مليار دولار عام٢٠٠١ إلى نحو (١٤٩) مليار دولار عام٢٠١٩[٢] وتجاوز الـ (١٩١) مليار دولار عام٢٠٢٢، مُستفيدة الهند مِن ميزة تكنولوجيا الفضاء والدِفاع على وفق تفويض التجارة الاستراتيجي الذي يخول الهند حصولها على ميزة شريك دِفاع رئيس، فضلاً عن أنَّ البضائع الهندية تدخل الأسواق الأمريكية دون أي رسوم جمركية[٣]، ناهيك عن حجم الاستِثمارات الأمريكية الكبيرة في الهند التي تجاوزت الـ (٤٥) مليار دولار عام٢٠١٩، ولاشك ان لهذه الاستثمارات تأثير كبير في نمو الاقتصاد الهندي، في ظل مُساهمتها في خلق فرص عمل وزيادة انتشار التكنولوجيا، ناهيك عن أهمية التعاون الهندي الأمريكي في مجال الطاقة، إذ أصبحت الولايات المُتحدة مصدراً مُهِماً للطاقة بالنسبة للهند مِنذُ عام٢٠١٧، إذ ارتفعت الواردات مِن النفط الأمريكي إلى الهند مِن (صفر) في عام٢٠١٦ إلى (٩٣) مليون برميل في عام٢٠١٩، أما الواردات مِن الغاز الطبيعي المُسال الأمريكي، فنمت إلى أكثر مِن خمسة أضعاف للفترة مِن (٢٠١٦-٢٠١٩)، وهو ما يُحقق زيادة في فرص العمل في القطاع الرسمي للهند، وتحقيق نمو في قطاعات مُهِمة مثل قطاع التكنولوجيا، ناهيك عن التعاون الثُنائي الهندي الأمريكي في مجال الطاقة النووية، والعلوم والتكنولوجيا، والدفاع والطاقة النظيفة والتعليم[٤]، علاوة على أنَّ نصف مصادر الطاقة ولاسيما النفط تمر عبر المُحيط الهندي وتُمارس الهند دوراً مُهِماً في ضمان أمن الطاقة في هذه المنطقة، وهذا ما شكل أحد أهم أسباب تقوية واشنطن لعلاقات تجارية ونووية مع نيودلهي، فضلاً عن دعم مكانة الهند في المنطقة والعالم ككُل،

(١) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٣.
(٢) موقع وزارة الخارجية الأمريكيةSHAREAMERIC، "التبادُل التجاري بين الولايات المُتحدة والهند: يُحفز النمو، ٢٠٢١/١/٢٧"، مُتاح على الرابط: https://share.america.gov/ar
(٣) وكالة الأنباء الكويتية-كونا، "الهند والولايات المُتحدة تتفقان على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري"، ٢٠٢٣/٣/١٠، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3084043
(٤) موقع وزارة الخارجية الأمريكيةSHAREAMERIC، "التبادُل التجاري بين الولايات المُتحدة والهند"، مصدر سبق ذِكرهُ.

فالهند تتقدم عبر نمو اقتصادها، وهي غير مُكبلة بأوضاع اقتصادية مُتأخِرة، فعلى سبيل المثال لم تتأثر الهند في العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران عام٢٠١٨ ولاسيما على قطاع الطاقة واستمرت بالاستيراد مِنها حتى خِلال فترة العقوبات ما يمنح الهند ثقلاً يوليها عناية واهتِمام في البيئة الاستراتيجَية العالمية.

ب. الشراكة الاقتصادية الهندية- الأوروبية

في ظل الأَهمية الاقليمية والدولية المُتزايدة للهند، جدَّد الاتحاد الأَوروبي تركيزهُ على تطوير التعاون وشراكتهُ الاقتصادية والسياسية والدفاعية مع الهند، فمِنذُ العام٢٠١٦ كثفت كُل مِن الهند والاتحاد الأَوروبي، مِن خِلال بياناتهم ومُبادراتهم المُشتركة المُختلفة، شراكاتهُما في المجالات الاستراتيجية المصيرية، بِما في ذلك تغير المناخ والتنمّية المُستدامة والحِوار العسكري. وحققت التجارة بين الهند والاتحاد الأوروبي زيادة ملحوظة خلال الاعوام (٢٠١٨-٢٠٢٠)، فالاتحاد الأَوروبي يُعد ثالث أَكبر شريك تجاري للهند، والهند هي عاشر أَكبر شريك تجاري للاتِحاد الأَوروبي، إذ بلغت صادرات الهند من السلع إلى الاتحاد الأَوروبي(٣٨) مليار يورو في العام٢٠١٨، ثُم بلغت قُرابة الـ (٣٩,٦) مليار يورو في العام٢٠١٩. وبلغ حجّم الاستِثمار الأَجنبي المُباشر للاتحاد الأَوروبي في الهند (٧٥,٨) مليار يورو في العام المذكور، ويوجد حوالي(٦٠٠٠) شركة أَوروبية في الهند، توفر بشكلٍ مُباشر (١,٧) مليون وظيفة، وهذا ما دفع الجانبان في أيار/مايو٢٠٢١ إلى إبرام اتفاقيات تجارية واتفاقية حماية الاستِثمار[١]، على نحوٍ جعل الهند تُمارس دوراً رئيساً في عالم مُتعدد الأقطاب للحفاظ على مكانتها في النِظام الدولي.

ت. الشراكة الاقتصادية الهندية_ الخليجية

تُعد العلاقات الهندية مع دول الخليج العربي مِن الملفات الحيوية ذات الأَهمية المُتنامية في الوقت الحاضر، في ظل الدور المُتزايد الذي يضطلع به الطرفان على الساحتين الاقليمية والدولية، فالهند تُعد مِن القوى العالمية الناشئة التي يُنتظر أَنَّ يكون لها تأَثير في الساحة الدولية في المُستقبل المنظور. وقد عمدت الجانبان إلى تطوير علاقاتهما سعياً لَمأَسَسَة تعاونهما عبر امتداد المُحيط الهندي، وكان للبُعد الاقتصادي دور كبير في الإسهام في تطور تلك العلاقات ووصولها إلى مراحل مُتقدِمة، ولاسيما في مجال التجارة والاستِثمار وموارد الطاقة (النفط والغاز)[٢].

فللهند مصالح دائمة في منطقة الخليج العربي وشُبه الجزيرة العربية بِحكُم أَنَّ المنطقة تُشكل جزءً مِن مُحيط الأَمن الهندي، وأَي تطورات تشهدها المنطقة ستؤَثر مُباشرةً في مصالح الهند الاستراتيجية والأَمنية. كما أَنَّ المنطقة تُعد المصدر الرئيسي لتلبية احتياجات الهند مِن النفط الخام، والتي تحصل منها على أَكثر من ثلثي الواردات سنوياً. وفيما يخص الغاز الطبيعي، ستزداد واردات الهند مِن المنطقة بزيادة احتياجاتها إلى الطاقة طول العشرون سنة المُقبِلة، لذلك يعد أَمن مُنشآت الخليج النفطية والممرات البحرية في المنطقة عنصراً حاسِماً في مصالح الهند الخاصة بأَمن الطاقة طويل الأَمد. ولاسيما إذا ما علِمنا انه في كانون الثاني/

(1)European commission, Countries and regions, India, 10/09/2021, https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/India

(٢) مهند النداوي، *العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص*، ط١،(الدوحة-بيروت: مركز الجزيرة للدِراسات- الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٧)، ص٩.

يناير ٢٠٠٦ تم تحويل علاقة الهند التجارية مع دول الخليج العربي إلى "شراكة استراتيجية في مجال الطاقة" وتم تعزيزها باستِثمارات مُشتركة في مشروعات نفطية. كما تعد إيران شريك الهند الرئيس الأخر في مجال الطاقة في الخليج العربي. فهي تحلّ في المرتبة الثالثة بين كِبار مزودي الهند بالنفط، بعد السعودية ونيجيريا، حيثُ تتزود مِنها بـ (٢,٥) مليون طن سنوياً[١]. فضلاً عن أنَّ المنطقة تُعد شريكاً اقتصادياً رئيسياً للهند وسوقاً لسلعها، وشريكاً في مشروعات مُشتركة، كما تقدّر تجارة الهند السنوية، استيراداً وتصديراً، مع دول مجلس التعاون الخليجي بنحو(٥٢) مليار دولار، كما كثفت الشرِكات الهندية حضورها الاقتصادي البارز في المنطقة عبر تعزيز النشاط التجاري والعديد مِن المشروعات المُشتركة في مجال الإنتاج الصِناعي، والاستِشارات وتقنية المعلومات، فيما تتواصل اجتماعات المؤتمرات الصناعية الهندية-الخليجية سنوياً[٢]. وتبيني استراتيجية قائمة على عقد مؤتمرات قمم، ودعم وتأسيس العديد مِن مُنتديات التعاون، وعلى جميع الأصعِدة، لاسيما في المجال الاقتصادي، وتعددت مُنتديات التعاون الهندية مع دول الخليج، سِواءً كانت بين الهند والمُنظمات الاقليمية في المنطقة. وقد كان لتلك المِنتديات دوراً مُهِماً وأساسياً في التمهيد لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، ومِن بين أبرز هذه المُنتديات التي عقدت بين الجانبين على صعيد المُنظمات الاقليمية[٣]:

– تأسيس رابطة الدول المُطِلة على المُحيط الهندي للتعاون الاقليمي في أذار/مارس١٩٩٧ وتضم (٢٠) دولة أفريقية وآسيوية مُطِلة على المُحيط الهندي، وتعد كُل مِن الهند وسلطنة عُمان ودولة الإمارات مِن الدول الأعضاء في الرابطة. وكانت الهند الدولة المُبادرة لتشكيل هذه الرابطة بوصفها قوة مؤثرة في السياسة الاقليمية والدولية، وتهدف المُنظمة إلى تحقيق التنمية المُستدامة في منطقة المُحيط الهندي، وخلق أساس مُشترك للتعاون الاقتصادي الاقليمي، وتحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية أمام تدفقات السلع والخدمات[٤].

– التوقيع على مُذكرة لإنشاء مُنتدى التعاون العربي–الهندي في نيودلهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتم تعديل المُذكرة بين عامي٢٠١٤-٢٠١٦ ووفقاً للمُذكرة يعمل الجانبان على تعزيز التعاون في الاقتصاد والتِجارة والاستِثمار والطاقة وتنمية المَوارد البشَرية.

ناهيك عن تبني الهند استراتيجية توظيف قوة جاليتها في منطقة الخليج العربي، إذ تعد الجالية الهندية العامِلة في دول الخليج ثاني أكبر جالية هندية مُنتشِرة في العالم، فوفق تقرير الأُمم المُتحدة يبلغ عدد الهنود العاملين في دول الخليج قُرابة الـ(٩) مليون شخص[٥]، فتِلك العمالة مثلت عنصِراً مُهِماً وداعِماً في توثيق العلاقات الهندية-الخليجية ولاسيما في المجال

(١) تلميذ أحمد، التنافُس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٤٠٦.
(٢) ايوب تيل، "الهند ودول الخليج : شراكة تاريخية ونموذج حضاري تعززا بالتعاون المستمر"،٢٠٢٣/٠٦/٠٦ مُتاح على الرابط: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3099080
(٣) مُهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج ..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٥٨-٦٢.
(٤) محمد فايز فرحات، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامُل في منطقة المُحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة"، *مجلة دِراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية*، العدد١١١، (٢٠٠٥): ص٢٠.
(٥) زوشما راماتشاندران، *الهنود العاملون في الخارج.. ذِراع جديد للنمو الاقتصادي*، في: محمد عبد العاطي (مُحرِراً)، *الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود*،(الدوحة: مركز الجزيرة للدِراسات،٢٠١٠)، ص١١١.

الاقتصادي، حيثُ أَنَّ العديد مِن الهنود العاملين في الدول الخليجية يستثمرون ما يُعادل(٥%) على الأَقل مِن إجمالي عائداتهم في سوق الأَسهم الهندية، كما تتلقى الهند أَعلى نسبة مِن التحويلات المالية مِن قِبل مواطنيها في المنطقة، إذ تُقارب الحوالات المالية الوارِدة إلى الهند مِن الجالية الهندية في دول الخليج قُرابة الـ(٣٥) مليار دولار سنوياً[١] مِن جهةٍ أُخرى أَسهم الهنود في التأثير على صِناعة السينما الهندية المعروفة باسم (بوليوود) التي أَصبحت تلقى ترحيباً وانتِشاراً ليس فقط في السوق الهندية الداخلية بل حتى في العديد مِن الدول، ومِن ضمنها دول الخليج.

وهكذا يتضح؛ إن القوى العاملة الهندية في الخارج، والتي تُقدّر رسميا بأَكثر مِن (٢٥) مليون نسمة، أَصبح دورها يتعاظم لصالح الوطن الأم، وتتحول بالتدرج إلى ثروة كُبرى مِن حيثُ الدور والمكانة والتحويلات المالية السنوية التي تنعش ميزانية الدولة، فضلاً عن تأَثيرها المُتنامي في البُلدان المتواجدة فيها. وعليه أَنَّ الوجود الهندي في دول الخليج يظل مؤثِراً، ولاسيما في مجال الاقتصاد والتجارة، وأَنَّ الجالية الهندية يمكن أَنَّ تُقدم جهداً لخدمة المصالح الهندية-الخليجية معاً، وتيسير أَهدافها ومُهماتها.

ث. الشراكة الاقتصادية الهندية ـ الصينية

تظهر الهند والصين في نسق علاقات تنافُسية وصِراعية وتعاونية. فالصين هي المُرشح لتعريض الأَمن للتهديد، وأَصبح الأَمن التعدُدي أَو التعاوني هو وسيلة "القوة الناعِمة التوازنية" في وجه الصين. ففي مُذكرة التفاهُم الخاصة بالتعاون الثُنائي بين الهند والصين التي تم توقيعها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، حدد البلدين مجالات عدة يسعيان لتحقيقها وأَهمُها؛ أَعمال الاستِكشاف والإنتاج، وعمليات التكرير والبتروكيمياويات وتسويق المُنتجات النفطية، ومد خطوط أَنابيب النفط والغاز الوطنية وعبر الوطنية، وتعزيز النشاطات التقنية الإبداعية، والبرمجيات وتقنية المعلومات. ومِنذُ توقيع تِلك المُذكرة، ازدادت التبادُلات الثُنائية بين الشرِكات الهندية والصينية، وحقق الطرفين تقدُماً في عروض المُناقصات المُشتركة الخاصة بعقود الاستِكشاف والإنتاج نجاحاً في سوريا وكولومبيا. كما تبنت الهند قوة ناعِمة إتجاه الصين لتحجيم تطورها وتحجيم تطلُعاتها في مياه المُحيط الهندي عبر استراتيجية "قلادة الالماس"[*]، بوضع مجموعة مِن الخطط لكسب الواقع التجاري والسياسي عبر زيادة القواعد البحرية خارج الهند والدخول في شراكات عسكرية جديدة، فضلاً عن الدخول في اتفاقيات لتعزيز هذه الاستراتيجية وعلى سبيل المِثال (منحت موافقة مِن سيشيل في إنشاء قاعدة بحرية عام٢٠١٥، وأَبرمت اتفاق مع إيران لبِناء ميناء في جابهار عام٢٠١٦، والحصول على تسهيلات تجارية مِن سلطنة عُمان في التجارة مع ميناء الدقم في عام٢٠١٨، ومنح التسهيلات مِن سنغافورة في التزود بالوقود والأَسلحة مِن قاعدة شانغهي البحرية عام٢٠١٨، ووقعت اتفاقية مع اندونيسيا

(١) الأُمم المُتحدة والمُنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام٢٠١٥: "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية مُتغيرة"،(٢٠١٥): ص ٣٠-٦٢. كذلك يُنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية٢٠١٣-٢٠١٤ "، *نيويورك: الأُمم المُتحدة*، (٢٠١٤) ص ٧٢-٧٣.

(*) وهي استراتيجية تبنتها الهند لاحتِواء الصين لها امتِداد بري وبحري تمتد لأَكثر مِن(١٥) دولة من منطقة آسيا الوسطى إلى منغوليا واليابان وفيتنام وإندونيسيا وسنغافورة وسيشيل وعمان وإيران، كما تسعى مِن خِلالها الهند لتقوية شراكاتها الاقتصادية.. للمزيد يُنظر: منصة أَسباب، "الهند والصين ومُخططات التنافُس العسكري والاقتصادي"، مقال مُتاح على الرابط: https://www.asbab.com

للدخول الأمني العسكري على مُضيق ملقا في ميناء سابانغ عام٢٠١٨)[١] وبعد اختِتام انعقاد قمة العشرين في الهند في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ أعلن الرئيس الهندي توقيع مُذكرة تفاهُم بشأنَّ تدشين مشروع ممر اقتصادي يربط الهند بأوروبا يتكون هذا المشروع مِن ممرين الأول يربّطَ الهند بدول الخلَيج العَربي شرقاً والثاني يربط دول الخليج بأوروبا شِمالاً ويحمل هذا المشروع الناعم مُقاربة لِمُبادرة الحِزام والطريق الصينية[٢]. فعلى الرغم مِن الفوائد التي يمكن أنَّ تدرُها هذه المُبادرة للهند، إلاَّ ان الأخيرة ما زالت مُترددة في الانضِمام إليها، مُتجِهةً إلى تقوية علاقاتها مع اليابان وإيران عن طريق بِناء خطوط تجارية تُنافِس المُبادرة الصينية[٣].

وتبقى العلاقة بين الهند والصين قائمة على أساس التنافُس الاقليمي في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، رغم ان الدولتين لديهم رغبة في توثيق العلاقة بينهما لِما فيه مصلحة لهُما، فالصين يمكنها أنَّ تكسب الكثير مِن تقارُبها مع الهند، لاسيما في حقل أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطاً كبيراً، أما الهند فبِلا شك فإنها ستستفيد مِن استِغلال السوق الصيني الضخم بهدف تصدير مُنتجاتها، فضلاً عن تفهُم الصين موقف نيودلهي في حل قضية كشمير[٤]. إذ إنَّ طبيعة العلاقة بين الهند والصين تُشكل إحدى الركائز الرئيسة للأمن الآسيوي والعالمي، إذ يضم البلدين أكثر مِن ربع سُكان العالم، وقاعدة جيدة مِن الموارد، ولديهما أسواق جديدة مِن التقنيات والسلع والخدمات، الأمر الذي يضمن لهُما دوراً مركزياً في أي ترتيبات اقليمية تتم في المُستقبل.

ج. الشراكة الاقتصادية الهندية- الإفريقية

على خُطى العملاق الصيني، تسعى الهند إلى تعزيز تواجدها في القارة الأفريقية وتقوية مجالات شراكتها مع دولها، وفق استراتيجية ناعمة يبدو أنها اتت أكلُها على مُختلف المجالات ولاسيما المجال الاقتصادي. إذ تعمق التعاون بين الهند وإفريقيا، ولاسيما مع ظهور الهند كلاعب كبير في الاقتصاد الدولي، والثقل النسبي لاقتصادها على الساحة الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. وبدأ هذا التعاون جلياً في مؤتمرات قمة المُنتدى الهندي الإفريقي، التي قدمت فيها الهند قروضاً ومِنحاً، ومُساعدات إنمائية كبيرة؛ لتكثيف المُشاركة مع دول القارة السمراء. "فعلى مدى أكثر مِن عقد ونصف مِن الشراكة بين الهند وإفريقيا، تضاعف التبادُل التجاري بينهما أكثر مِن(٣٠) مرة، لتقفز مِن(٣) مليارات دولار عام٢٠٠٠ إلى(٧٥) مليار دولار عام٢٠١٥"، ويُضيف مخزون الموارد الهيدروكربونية بُعداً ناعماً جديداً كُلياً، إلى علاقات الهند بالقارة الأفريقية، وفائق الأهمية أيضاً[٥]. والتحسُن البارز في مُبادرات الهند في مجال الشراكة التنموية، وتمتين صِلات الهند بالمُنظمات الأفريقية كالاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS)، والسوق المُشتركة لشرق أفريقيا

(١) الحسين بو علي، "التنافُس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا"، (رِسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامِعة العربي التبسي، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠٢١)، ص٧٠.

(٢) الجزيرة، "اتفاق بِقمة الـ٢٠ لربط الهند وأوروبا بسكك حديد وموانئ عبر الشرق الأوسط"، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2023/9/9

(٣) محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتِخابات٢٠١٩، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١.

(٤) ناجح كاظم، *الصين: القوة العملاقة الجديدة*، (لندن: لأرسا للنشر،٢٠١٠)، ص١٣٦.

(٥) عبد السلام إبراهيم بغدادي ومهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في أفريقيا، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٤٩-٥١.

والجنوب الأفريقي (COMESA). وبتجاوز قطاع الطاقة، نجد أَنَّ ارتباط الهند مؤَخراً بإفريقيا غير مألوف ومُبدع في آن واحد، ويعِد بتمتين الشراكة السياسية والاقتصادية القوية والطويلة الأَمد مع القارة. ففي شباط/ فبراير٢٠٠٤ طرحت الهند مشروع تقني–اقتصادي رئيس في أَفريقيا ضمن سياق شراكة استراتيجية جديدة مِن أَجل تنمية أَفريقيا التي تُشكّل ارتباطاً أَساسياً وفائدة مُشتركة لثمانية دول مُتخلِفة نسبياً، لكنها غنية بالموارد، وهي: السنغال، ومالي، وساحل العاج، وغانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو، وبوركينا فاسو، وتشاد. وتهدف المُبادرة إلى توفير الاستِثمار والتقنية مُنخفِضة التكاليف مِن أَجل تطوير البُنية التحتية في مناطق مركزية وفق قروض مُيسرة[١].

وتسلك الهند مجموعة مِن الاستراتيجيات الناعِمة لتحقيق أَهدافها في إفريقيا ومواجهة المُنافس الآسيوي الأخر في القارة وهو الصين، مِنها؛ دعم ميزانية المُساعدات الخاصة بإفريقيا وتخفيف قيود الاستيراد الهندي مِن الدول الأَكثر فقراً وأطلقت خطوطاً جديدة للائتمان وخفض الرسوم الجمركية وزيادة الفرص الممنوحة للطُلاب الافارقة مِن أجل استِكمال دِراساتهم العُليا في الهند، إذ يدرس حالياً قُرابة الـ (١٥-٢٠) ألف طالب إفريقي سنوياً في الهند[٢]. كما حرص رئيس وزراء الهند(ناريندا مودي) بعد عام ٢٠١٤، على استِخدام دبلوماسية (الثقافة والتنمية) مِن أَجل أَنَّ تحظى الهند بالمكانة الدولية التي تسعى اليها، وذلك عن طريق تقديم الهند العديد مِن المُساعدات الاقتصادية والدعم التقني للدول الصغيرة، فمثلاً قام (مودي) خِلال زيارتهُ لجمهورية جزر فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٤ بتقديم منحة مالية قدرها (٥) ملايين دولار لدعم القوى الصغيرة والصِناعات المتوسطة، وأَعلن خِلال هذه الزيارة عن إنشاء صندوق للدعم التقني والتدريب لمجموعة مِن الدول، مِنها: فيجي، وجزُر سُليمان، وجزر كوك وغيرها، ولم يقم فقط بالتواصل مع الدول المُجاورة، إذ قام بزيارة مجموعة مِن الدول الأَفريقية في تموز/يوليو ٢٠١٦، هي: موزمبيق، وجنوب أَفريقيا، وتنزانيا، وكينيا[٣]. وإعلان الحكومة الهندية في عام٢٠١٧ تقديم تمويلات ائتمانية إلى الشركات الهندية المُستثمِرة في القارة السمراء بقيمة (٩,٥) مليون دولار عبر بنك الصادِرات والوارِدات الهندي. فضلاً عن "تنافُس التكتُلات الهندية مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية على الموارد الإفريقية، مثل المعادن، والفلزات، والأحجار الكريمة، والسبائك، والمواد الكيميائية، في حين صدرت الآلات، والإلكترونيات، واللوازم الطبية. وبلغ إجمالي صادِرات الهند مِن الأدوية في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣)نحو(١٤,٧)مليار دولار، مُسجلة نمواً بنسبة(١١%) و"حددت حكومة مودي مِنذُ عام ٢٠١٦ هدفاً بِمُضاعفة قيمة صادرات الأدوية

(١) تلميذ أحمد، التنافُس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٤١٢..
(٢) صحيفة الوطن، "الهند وإفريقيا: شراكة اقتصادية واعِدة"، تقرير مُتاح على الرابط:
https://www.al-watan.com/article/80692/ECS.03-06-2017.
(٣) ديبيداتا أوروبيندا ماهاباترا، مِن الديمقراطية إلى بوليود..، مصدر سبق ذِكرهُ.

لتزيد على(٢٥) مليار دولار"[١]. إذ تُعَد الهند "ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا، حيثُ بلغ حجم التبادُل التجاري بينهما(١٠٣) مليار دولار" عام٢٠٢٣[٢].

ح. الشراكة الاقتصادية الهندية-اللاتينية

لدى الهند وجود اقتصادي واضح في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، فبسبب النهوض الاقتصادي الهندي، رحبت البُلدان اللاتينية بالشركات الهندية، إذ توظف شركات تكنولوجيا المعلومات الهندية (٤٥٠٠٠) شاب مِن القارة اللاتينية، وبنظر الحكومات اللاتينية فأنَّ هذه مُساهمة هندية في تنمية الموارد البشرية في المنطقة[٣]. ناهيك على أَنَّ هذه الدول غنية جداً بالمعادن مثل النُحاس والحديد والذهب والفضة والليثيوم، وبإمكانها منح الهند فرصة لزيادة الاستِثمارات لاستِخراجها واستيرادها بأَرخص الأَسعار، لتصبح الهند بذلك مصدراً بديلاً لطلبها على المواد الخام، وأَسواق جديدة لصادِرات السلع الهندية لضمان أَمن طاقتها المُستدام[٤] في ظل الاستراتيجية الهندية القائمة على تقليل الاعتِماد على مصادر الطاقة المُتأَتية اليها مِن غرب آسيا. وتواصل الهند عبر استراتيجيتها الاقتصادية ترسيخها الهادئ والناعم في أَمريكا اللاتينية عبر الشركات الهندية على نحوٍ تدريجي لبلوغ أَرباحاً بعيدة الأَمد، ولاسيما أنَّ الهند تعد ثالث أَكبر مُستهلك للطاقة عالمياً بعد الولايات المُتحدة والصين، وبات متوقعاً ان يرتفع الطلب الهندي على النفط إلى (٣٦٤) مليون طن للمُدة(٢٠٢٤-٢٠٢٥)، في ظل استِحواذ الهند على(٥٠%) مِن صادرات الطاقة في منطقتي أَمريكا اللاتينية والكاريبي إلى آسيا عام٢٠١٣ مُقارنةً بـ (٤٤,٨%) للصين، فضلاً عن ازدياد حصة المنطقتين مِن إجمالي واردات الهند مِن النفط مِن (٤,٥%) عام٢٠٠٣ إلى (٢٠%) عام٢٠١٤[٥].

ناهيك على أنَّ انضِمام الهند لتكتُل البريكس هو أَحد نتائج شراكتها مع الولايات المُتحدة لاحتواء الصين وصعودها ومُزاحمتها في المناطق الاستراتيجية الهامة التي تسعى بكين للامتداد اليها للتخلص مِن الضغط الأمريكي، وسعت الهند الانضمام لهذا التكتُل لتحقيق النمو المتوازن والمُستدام والشراكة التنموية مع الدول اللاتينية مِن خِلال دمج البُلدان النامية في التنمية كشُركاء متساوين. ومِن هُنا سعت الاستراتيجية الهندية الإفادة مِن عضوية البرازيل في البريكس مِن خِلال تأَسيس شراكات اقتصادية، وإذا تمكنت الهند مِن الانضمام كامِلاً في تحالُف الكُتلة التجارية الأَمريكية اللاتينية (المكسيك، تشيلي، كولومبيا، بيرو) وخصوصاً انها مِنذُ عام٢٠١٤ تحمل فيها صفة مُراقب، فبإمكانها أَنَّ تُحقق توازن مع مُبادرة الحِزام والطَريق الصينية التي تربط بُلدان أَمريكا اللاتينية لتكون بذلك الشريك الآسيوي الأَساس لهذه الدول إذا

(١) مصطفى شلش، "سياسات الفيل.. الحضور الهندي في إفريقيا،٠٨-١٠-٢٠٢٣"، بحث مُتاح على الرابط: https://eurasiaar.org/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7

(٢) منبر الدفاع الإفريقي،نهج الهند تجاه إفريقيا.. نتطور "معاً على قِدم المساواة"، مصدر سبق ذِكرهُ.

(3) R. Viswanathan. ARI, India and Latin America: a new perception and a new partnership, https://www.realinstitutoelcano.org.2014/07/22.

(٤) يونس مؤَيد يونس، توظيف القوة الناعِمة في الاداء الاستراتيجي الهندي..، مصدر سبق ذكره، ص٦٢٩.

(5) Hari Seshasayee, India's Rising Presence in Latin America, https://www.americasquarterly.org.2016/02/08.

تعاملت مع المنطقة باتساق[١]. إذ نمت التجارة بين الهند والدول اللاتينية والكاريبي بزيادة مِن(٢-٣٩ مليار دولار) للمُدة(٢٠٠٠-٢٠٠٨)، وبلغت ذروتها في عام٢٠١٤ عندما تجاوزت الـ (٤٥) مليار دولار، بينما نمت الصادِرات الهندية للمنطقة باصطراد لتتجاوز الـ (١٦٠ مليار دولار) في عام ٢٠١٨، وبلغت صادِرات أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى (٢٢ مليار دولار)، ويتوقع الخُبراء إلى أن التجارة بين الجانبين ستتجاوز الـ (١٠٠ مليار دولار) مطلع عام٢٠٢٥[٢].

٣. التكتُلات الاقتصادية الاقليمية

أ.تكتُل البريكس: يجمع تكتُل البريكس الاقتصادي، أكبر خمس اقتصادات دول ناشئة هي (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) الذي تم تأسيسهُ عام٢٠٠٦ وانضمت اليه جنوب أفريقيا عام٢٠١١، وتم تأسيس هذا التكتُل لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين دولهُ لضمان مصالحها المُشتركة، أبرزها تشكيل نِظام اقتصادي قوي مُتعدِد الأقطاب، لهُ القدرة على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية العالمية، ولاسيما أنَّ عدد سُكان هذا التكتُل يبلغ حوالي(٤٣%) مِن مجموع سُكان العالم، وناتجهُ المحلي الإجمالي يتراوح مِن(٨,٣%) عام٢٠٠٠ إلى(٢٧,١١%) عام٢٠٢٠، وإنفاقهُ العسكري يتجاوز الـ(١١%)،ويستحوذ على(١٥٪)مِن حجم التجارة الخارجية، ويجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم، ويعد الأسرع نمواً على مستوى العالم، وتعد الهند الأسرع نمواً بين دولهُ خِلال عام٢٠٢٠[٣]،لِما تملِكهُ مِن مقومات ناعمة ساعدتها في النهوض باقتصادها وفرض لها دوراً استراتيجياً رغم تحديات النِظام الدولي، على نحوٍ مكنها مِن مُمارسة دورها الناعم داخل البريكس، بِما يحفظ مصالحها ويزيد تقدمُها ضمن النِظام الدولي المُتجِه نحو التعدُدية القطبية. فهذا التكتُل يعد نموذج مُهم للتعدُدية الاقتصادية الدولية، إذ تعمل دوله على زيادة التعاون بين اقتصاداتها، ولاسيما أنَّ الهند ودول التكتُل قررت في عام٢٠١٥ اعتماد استراتيجية شراكة اقتصادية لتحسين القدرة التنافُسية لاقتصادات دول المجموعة في الأسواق العالمية، وتعزيز علاقاتها في مجال الطاقة والتكنولوجيا المُتقدِمة، والعلوم الأخرى والتعليم[٤]، وكان عام٢٠١٦ بداية الإقراض لتمويل أول المشاريع التي يمولها(بنك بريكس للتنمية)، فهذا البنك يعد خطوة مُهمة لإعادة التوازن في النِظام الاقتصادي العالمي، الهادف إلى خلق هيئات تمويلية عالمية لتمويل التنمية في

(١) يونس مؤيد يونس، توظيف القوة الناعِمة في الاداء الاستراتيجي الهندي.. مصدر سبق ذِكرهُ، ص٦٢٩.

(2) Prakash Chandra , India's trade outreach needs to Pivot towards Latin America, Economic and Political weekly, Vol.54, No.39, September2019, https://www.epw.in.

(٣) سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، "القوى الصاعِدة: دِراسة في المؤشِرات والقوى الدولية"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، تكريت، جامِعة تكريت، كُلية العلوم السياسية*،العدد٢٤، (حُزيران٢٠٢١): ص٣٥٥-٣٥٦. كذلك يُنظر: برأهما تشلاني، *بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي*، (قطر: مركز الجزيرة للدِراسات،٢٠١٢)، ص٤.

(٤) وليد إبراهيم حُذيفة، "القوى الاقتصادية الصاعِدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي أنموذجاً"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، دِمشق: جامِعة دِمشق، كُلية العلوم السياسية،٢٠١٥)، ص٢١.

اقتصاداتها الصاعِدة، عبر جعل عمل هذا البنك على غِرار بنوك التنمية العالمية مُتعدِدة الأَطراف، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين للحد مِن الهيمنة الغربية(١).

ب. مُنظمة شنغهاي للتعاون: تشكلت هذه المُنظمة في حُزيران/يونيو ٢٠٠١ بعضوية كُل مِن (روسيا الاتحادية، الصين، دول آسيا الوسطى) و(الهند وإيران وباكستان بصِفة مُراقب) الهادِفة إلى تحقيق تعاون سياسي وأَمني واقتصادي وتأَكيدها على الحِفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين عالمياً مؤَيدةً التعدُدية القطبية في الشؤَون العالمية. تمتلك الهند ودول المُنظمة إمكانيات كبيرة تعطيها ثقلاً في النِظام العالمي ومِن أَهمُها؛ عدد سُكان دول المُنظمة يتجاوز (المليار ونصف المليار)، الاحتياطي العالمي من النفط(٢١,٤%)، الاحتياطي العالمي مِن الغاز الطبيعي (٤٥%)، إجمالي الإنفاق الدفاعي (١٢٠ مليار دولار)، إجمالي القوات المُسلحة (٦ مليون شخص)، كما تمتلك المُنظمة قُرابة(٢٥%) مِن إجمالي الناتج المحلي العالمي، وأَسست قدراتها التنموية مِن أَعضائها بشكلٍ مُستقل عن هيمنة الغرب(٢).

وأبرز الاجتماع التاسع عشر لرؤساء حكومات المُنظمة الذي استضافته الهند في٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠ على أَهمية ثلاث قضايا تخص عضوية الهند في المُنظمة(٣):

أولها: التقدُم الذي حققتهُ المُنظمة في تعزيز التعاون ضمن فضائها الاجتماعي والاقتصادي عبر مشاريع الاتصال والتكنولوجيا الرقمية لتسريع التعاون الاقتصادي المُستدام.

ثانيها: فعالية المُنظمة في مُكافحة الإرهاب العابر للحدود ضد الهند.

ثالثها: دور المُنظمة في تحقيق الأمن والاستِقرار في آسيا.

وقد أيد الاجتِماع مُبادرة روسيا لربط المُنظمة مع (الاتحاد الاقتصادي الأَوروبي الآسيوي) و(رابطة دول جنوب شرق آسيا)، على نحوٍ يضمن تزامُن الاتصال بين الشرق والغرب لِمُبادرة الحِزام والطريق الصينية بجانب الاتصال بين الشِمال والجنوب لِمُقترح روسيا. هذا التجاور يتيح لهذا التزامُن في الاتصالين الذي يشمل أَعضاء مُنظمة شنغهاي للتعاون للهند إعطاء الأَولوية لدعم تنفيذ ثلاثة مُقترحات رئيسة بين الشِمال والجنوب بِمُشاركة هندية، وهي(٤):

- ممر النقل الدولي بين الشِمال والجنوب الذي يربط الاتحاد الأَوروبي عبر روسيا وإيران بالهند ورابطة دول جنوب شرق آسيا.
- ميناء تشابهار والسكك الحديدة التي تربط الهند عبر إيران بأفغانستان واسيا الوسطى وروسيا.

---

(١) الجزيرة، "بريكس: تكتُل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي"، مقال مُتاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4

(٢) حنان فالح حسن، "استراتيجية الولايات المُتحدة الأَمريكية حيال الصين بعد أحداث١١ أيلول٢٠٠١"، *مجلة قضايا سياسية، بغداد: جامِعة النهرين، كُلية العلوم السياسية*، العدد٦٣، (٢٠٢٠): ص٥٤٩.

(3)ASIA REGIONAL INTEGRATION CENTER, International North-south Transport corridor (INSTC), https://aric-adb-org.translate.goog/initiative/international-north-south-

(4)Ibid.

– ممر فالديفوستوك- تشيناي البحر الذي يربط الهند بالشرق الأقصى لروسيا، فضلاً عن الدول التي تُشارك الهند بسياستها.

يتبين مِما سبق؛ إنَّ القوة الناعمة هي القدرة على التأثير في الآخرين مِن خِلال وسائل الإقناع، والابتعاد عن استِخدام القوة المادية (الإكراه)، فقد اتخذت الهند مِن هذه الوسيلة كأداة رئيسة لتحقيق مصالحها ونفوذها، وقد شهدت الاستراتيجية الهندية تحولاً كبيراً بعد عام٢٠١٤ مِن خِلال توظيف القوة الناعمة في مواجهة الصِراع سلمياً مع الصين وباكستان واتخذها كأداة أساسية، وهي الأكثر فعالية والأقل تكلُفة، وقد نجحت الهند إلى حدٍ كبير في تحقيق ذلك، فضلاً عن توظيف الهند للقوة الناعمة ليس فقط على الصعيد الإقليمي لها وإنما قامت أيضاً بتوظيفها على الصعيد الدولي، لاسيما توظيفها للشتات الهندي في أميركا وتعزيز العلاقات الثُنائية الهَندية– الأمريكية، ومِن ثُم توظيف المُسلسلات والأفلام الهندية التي أضحت تجذب أغلب سُكان العالم وإيصال تصور عن الهند بأنها دولة مُسالِمة ولا يمكن أنَّ تكون الحرب مِن ضمن الخيارات الاستراتيجية التي تمتلكها.

الخاتِمة

لقد وجدت الهند القوة الناعِمة عنصراً ضرورياً ولكنهُ غير كافٍ في تعاملُها مع العالم، كديمقراطية ذات ثقافة غنية ومبدأ بسيط في مُشاركتها الدولية، وغالباً ما استفادت مِن قوتها الناعِمة بطرائق حقيقية وملموسة ومِن الواضح انه على الرغم مِن ذلك، فقد كان عمل الهند بعد العام٢٠١٤ واضِحاً في إبراز ثقافتها وقيمها بشكلٍ أفضل للجمهور الدولي، بينما تبني الهند على المجهودات السياسية والدبلوماسية المُستمرة- بدءاً مِن تحسين تصنيفاتها السهلة في مُمارسة الأعمال التجارية، وحملتها السياحية في الهند. ويعد الصعود الهندي هو توجه إلى التحول العالمي لاسيما في منطقة آسيا ومنطقة المُحيطين الهندي والهادئ (الاندوباسفيك) بشكلٍ عام، لقد تم صنع نمط مِن التطور يُحاكي كُبرى الدول الرأسمالية، حيثُ طبقت مبادئ السوق الحرة والانفتاح على الاقتصاد العالمي ودخولها في مُنظمة التِجارة الدولية وإلغاء التراخيص والقيود الجمركية وانتِهاج سياسة التخطيط المركزي وتخفيض العُملة الهندية لتشجيع حركة التصدير، ودعم الشركات الكُبرى والمتوسطة، كُل تِلك الإصلاحات سرعت مِن عجلة النمو الاقتصادي حتى بلغ مراحل مُتقدِمة، ليحتل الاقتصاد الهندي المراتب الأولى عالمياً.

الاستنتاجات

– مِنذُ أواخر تسعينيات القرن العشرين، حظيت نقاط قوة الهند السياسية والاقتصادية باعتراف مُتزايد، وذلك بفضل تعزيز الهند نِظامها الديمقراطي مُتعدد الثقافات، ومُعدلات نموها العالية، وقاعدتها التقنية الراسخة، مِما أسهم في إقناع الدول بان الهند جاهزةً للعب دوراً اقليمياً، ودولياً أيضاً في المجال الاقتصادي والتقني.

– إنَّ الاستراتيجية والسياسة الهندية المُتأصلة ولاسيما اتجاه أَمن الطاقة تعاونية الطابع، وتقوم على الارتباطات والشراكات ذات النفع المُشترك لها وللدول الأخرى سِواءً بسِواء.

– مع تنامي الاقتصاد الهندي وانفتاح الهند على آسيا وتحسين قدراتها العسكرية والعدول عن الاستراتيجية اللانحيازية إلى الواقعية، أصبح الفضاء الآسيوي-الهادي مفهوماً يؤَشر إلى

التغير الجوهري في جيوبولتكس آسيا والعالم. فقد نقلت الهند بنهوضها هذا الفضاء إلى دلالة أخرى هو الفضاء الهندي-الآسيوي.

- إنَّ الهند تتميز ببيئة جُغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية مُختلِفة، وهذا مكنها مِن البروز كقوة اقتصادية صاعِدة، بفضل إدارة سياسية ناجحة وكفوءة، ومِن المُمكن أَنَّ تُنافس القوى الكُبرى الاخرى، مِن خِلال زيادة نفوذها في دول عالم الجنوب، ومِن ضمنها دول القارة الآسيوية والإفريقية واللاتينية.
- ستعتمد قدرة الهند على نشر جيش قوي، فضلاً عن جذب المُعجبين دولياً بشكلٍ أَساس على قدرتها على تحقيق نجاح مُتعدد الأَبعاد بشكلٍ دائم: الحِفاظ على مستويات عالية مِن النمو الاقتصادي وبِناء قدرة فعالة للدولة-وتعزيز نِظامها الديمقراطي والإفادة مِن تكنولوجيا المعلومات.
- إنَّ الهند يمكن أَنَّ تُمثِل مركز استِقطاب دولية، تُنافس أميركا في النِظام الدولي، وفي حال شكلت مع القوى الاقتصادية الصاعِدة تحالُفاً، ستكون كُتلة دولية تمتلك مِن أَسباب القوة، ما يجعلها تُعيد شكل العلاقات الدولية، وهذا يشترط استِمرار التحسُن والتقدُم في كُل أَبعاد القوة الهندية الناعِمة.
- تعمل الاستراتيجية الهندية على توظيف القوى الديمُغرافية الذكية المُنتشِرة في أنحاء المعمورة لانعِكاسات ذلك في ادائها الاستراتيجي العالمي مُستقبلاً.
- إنَّ سياسة الهند السلمية في علاقاتها الخارجية بشكلٍ عام، ومع الولايات المُتحدة بشكلٍ خاص، وتعزيز دورها في المؤَسسات العالمية واتباع استراتيجيات قائمة على الشراكات الاقتصادية، وتبني شِعار(حليف واحد وشُركاء مُتعددين)، أَعطى الهند الفرصة في بِناء علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية قائمة على التعاون والتنافُس دولياً، ما يؤَكد استِمرار صعودها في النِظام الدولي باتجاه كونها قوة عظمى، إذا ما استمرت بِه مِن توظيف قوتها الناعِمة، عبر توظيف التحولات الدولية خاصةً في ظل قلق النِظام الرأَسمالي مِن الصعود الصيني، يدفعها إلى أَنَّ تكون قوة موازية ومُنافِسة للعملاق الصيني، ولاسيما أَنَّ ازدياد حدة التنافُس الأَمريكي الصيني، يجعل للهند الدور الأكبر في الترتيبات الاقليمية والدولية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

أولاً: الكتُب العربية والمُترجمة

١. أَحمد خليل ارتيمتي، *آفاق العلاقات الروسية الهندية*،بغداد: مركز البيان للدِراسات والتخطيط،٢٠٢٢.

٢. برأهما تشلاني، *بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤَسسي*، قطر: مركز الجزيرة للدِراسات،٢٠١٢.

٣. جوزيف س. ناي، *القوة الناعِمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر،٢٠٠٧.

٤. ديتمر روذرموند، *الهند: نهضة عِملاق آسيوي*،ط١، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشِرون، ٢٠٠٨.

٥. عبد السلام إبراهيم بغدادي ومُهند عبد الواحد النداوي، *التجربة الهندية في أفريقيا*، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٥.
٦. غراهام اليسون، *حتمية الحرب بين القوة الصاعِدة والقوة المُهيمنة*، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سُليمان، بيروت: دار الكِتاب العربي،٢٠١٨.
٧. فيجان ماهاجان، *نهوض أفريقيا*، ترجمة: مركز أبن عِماد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٩.
٨. كاظم هاشم نعمة، *الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب البارِدة*، عمان: دار آمنة للنشر،٢٠١٤.
٩. مارك امستيوز، *قواعد اللُعبة: الكِتاب الرائد في العلاقات الدولية*، ط١، ترجمة: دار الفاروق للاستِثمارات الثقافية، الجيزة، دار الفاروق للاستِثمارات الثقافية،٢٠١٠.
١٠. مجموعة باحثين، *الصين والهند والولايات المُتحدة الأمريكية: التنافُس على موارد الطاقة*، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٨.
١١. محمد عبد العاطي (مُحرراً)، *الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود*،الدوحة: مركز الجزيرة للدِراسات،٢٠١٠.
١٢. محمد مكرم، *السياسة الخارجية الهندية بعد انتِخابات٢٠١٩*،اسطنبول: المعهد المصري للدِراسات،٢٠١٩.
١٣. محمد ميسر المشهداني، *مُستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية*،عمان: دار أكاديميون للنشر،٢٠١٧.
١٤. مُهند النداوي، *العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص*، ط١، الدوحة-بيروت: مركز الجزيرة للدِراسات- الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٧.
١٥. ناجح كاظم، *الصين: القوة العملاقة الجديدة*، لندن: لأرسا للنشر،٢٠١٠.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. الحسين بو علي، "التنافُس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا"، رِسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامِعة العربي التبسي، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠٢١.
٢. وليد إبراهيم حُذيفة، "القوى الاقتصادية الصاعِدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، دِمشق: جامِعة دِمشق، كُلية العلوم السياسية،٢٠١٥.

ثالِثاً: البحوث والدوريات

١. أسماء سُليمان، "تداعيات التنافُس الأمريكي- الصيني على مُستقبل النِظام الدولي"، *مجلة السياسة الدولية، القاهِرة: مؤسسة الأهرام*، المُجلد٥٤، العدد٢١٨، تشرين الأول/ أكتوبر، (٢٠١٩).
٢. جوزيف س. ناي ووليام داينز، "المعلوماتية الأمريكية: موارد قوة المُستقبل"، ترجمة: شامل سميسم، *مجلة شؤون سياسية، بغداد: مركز الجمهورية للدِراسات الدولية*،العددان٦و٧، (١٩٩٦).
٣. جيمس دورسي، "نحو الانتِقال مِن عالم أُحادي القطب إلى عالم مُتعدد الأقطاب"، *مجلة العرب، المملكة المُتحدة*، العدد١٢٨١٢، حُزيران/ يونيو، (٢٠٢٣).

٤. حنان فالح حسن، "استراتيجية الولايات المُتحدة الأَمريكية حيال الصين بعد أحداث١١ أيلول٢٠٠١"، *مجلة قضايا سياسية، بغداد: جامِعة النهرين، كُلية العلوم السياسية*،العدد٦٣، (٢٠٢٠).
٥. سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، "القوى الصاعِدة: دِراسة في المؤَشِرات والقوى الدولية"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، تكريت، جامِعة تكريت، كُلية العلوم السياسية*،العدد٢٤، حُزيران، (٢٠٢١).
٦. محمد فايز فرحات، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامُل في منطقة المُحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة"، *مجلة دِراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية*،العدد١١١،(٢٠٠٥).
٧. يونس مؤَيد يونس، "توظيف القوة الناعِمة في الاداء الاستراتيجي الهندي: أَمريكا اللاتينية أَنموذجاً"، *مجلة جامِعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، الأَنبار: جامِعة الأَنبار، كُلية القانون والعلوم السياسية*، ج٢،العدد٢،(٢٠٢٢).

رابِعاً: الوثائق الرسمية

١. الأُمم المُتحدة والمُنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام٢٠١٥: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية مُتغيرة، (٢٠١٥).
٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية٢٠١٣-٢٠١٤،(نيويورك: الأُمم المُتحدة،٢٠١٤).

خامِساً: التقارير

١. التقرير الاستراتيجي الأَفريقي٢٠٠٧-٢٠٠٨،الإصدار الخامس،(القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الأَفريقية،٢٠٠٨).

سادِساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١. أيوب تيل، الهند ودول الخليج: شراكة تاريخية ونموذج حضاري تعززا بالتعاون المستمر،٢٠٢٣/٠٦/٠٦ مُتاح على الرابط: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3099080
٢. باسكال بونيفاس وأوليفه دي لاج، كيف تُدافع الهند عن نفوذها وقوتها الناعِمة في العالم؟، مركز المُستقبل للأَبحاث والدِراسات المُتقدمة، مقال مُتاح: https://www.futureuae.com/ar-us/Mainpage/Item/7833/
٣. برنسا لاتينا، الهند تُسلط الضوء على العلاقات المُتنامية مع أَمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقرير مُتاح على الرابط: https://arabic.prensa-latina.cu/2023/02/23/9564
٤. الجزيرة، اتفاق بقِمة الـ٢٠ لربط الهند وأَوروبا بسكك حديد وموانئ عبر الشرق الأَوسط، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2023/9/9
٥. الجزيرة، بريكس: تكتُل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي، مقال مُتاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4
٦. ديبيداتا أوروبيندا ماهاباترا، مِن الديمُقراطية إلى بوليود: الدرس الهندي في بِناء القوة الناعِمة في العالم، مركز المُستقبل للأَبحاث والدِراسات المُتقدِمة، ١٥ حُزيران٢٠١٧، مقال مُتاح على الرابط: https://futureuae.com/arae/Author/Index/539

٧. شادي إبراهيم، استراتيجية الهند في أفريقيا، مركز الجزيرة للدِراسات، ٢٠٢٣/٦/٢١، تقرير مُتاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5682.
٨. صحيفة الوطن، الهند وإفريقيا: شراكة اقتصادية واعِدة، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.al-watan.com/article/80692/ECS.03-06-2017.
٩. عربي News، لقاح فيروس كورونا: هل تستطيع الهند المُنتج الأكبر للُقاحات تلبية الطلب العالمي؟، ٢٠٢١/٠١/١١، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-55619939
١٠. وكالة الأنباء الكويتية-كونا، الهند والولايات المُتحدة تتفقان على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، ٢٠٢٣/٣/١٠، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3084043
١١. مصطفى شلش، سياسات الفيل.. الحضور الهندي في إفريقيا،٠٨-١٠-٢٠٢٣، بحث مُتاح على الرابط: https://eurasiaar.org/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7
١٢. منبر الدفاع الإفريقي، نهج الهند تجاه إفريقيا.. نتطور "معاً على قِدم المساواة"، مقال مُتاح على الرابط: https://adf-magazine.com/ar/2024/01/23
١٣. منصة أسباب، الهند والصين ومُخططات التنافُس العسكري والاقتصادي، مقال مُتاح على الرابط: https://www.asbab.com
١٤. موقع وزارة الخارجية الأمريكيةSHAREAMERIC، التبادُل التجاري بين الولايات المُتحدة والهند: يُحفز النمو، ٢٠٢١/١/٢٧، مُتاح على الرابط: https://share.america.gov/ar

المصادر الانكليزية

First: Research and studies

1. Joseph S. Nye, Decline of America Soft Power, Foreign Affairs, Vol.83, (New York, May/June 2004).
2. Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly Enrichment, the Pseudo Truth, issue-7, (july2008).

Second: International Information Network (Internet)

1. ASIA REGIONAL INTEGRATION CENTER, International North-south Transport corridor (INSTC), https://aric-adb-org.translate.goog/initiative/international-north-south-
2. European commission, Countries and regions, India, 10/09/2021, https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/India
3. Gross domestic product 2020, millions of US dollars, https://databankworldbank.org/data/download/GDP.pdf

4. Hari Seshasayee, India's Rising Presence in Latin America, https://www.americasquarterly.org.2016/02/08.
5. KENNETH C. BRILL, US–India relations: Back to a not-so-bright future.https:// thehill.com/opinion/international/600125-us-india-relations-backto-a-not-so-bright-future.
6. Prakash Chandra , India's trade outreach needs to Pivot towards Latin America, Economic and Political weekly, Vol.54, No.39, September2019, https://www.epw.in.
7. R. Viswanathan. ARI, India and Latin America: a new perception and a new partnership, https://www.realinstitutoelcano.org.2014/07/22.